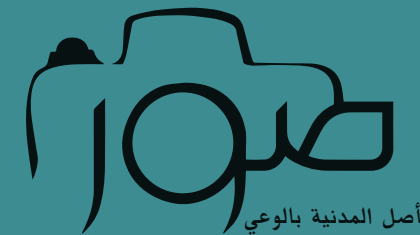


النظام يدير اقتصاد التهريب عن «عسكرة الثورة» وتبريرها المصالحات في سوريا حصار وتهجير جماعي وخروقات لا تنتهي



الفهرس



مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير
وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

- ملف..... ص ٤
المصالحات في سوريا.. حصار وتهجير جماعي
وخروقات لا تنتهي
- مفهوم «المصالحة».. نجاح وفشل وتقاطعات مصالح
 - اقتصاد الحرب.. اللاعب الخفي في الهدن والمصالحات
 - قطار المصالحات يصل ألمانيا
- حوار..... ص ١٢
مجلة صور تحاور السيدة فدوى محمود زوجة الدكتور عبد
العزیز الخیر
- رأي..... ص ١٦
• في انقراض المؤنث وغياب العدل
• عن «عسكرة الثورة» وتبريرها
- إيقاع العدسة..... ص ٢٠
- نافذة على الحقوق..... ص ٢٢
واقف منظمات حقوق الإنسان في سوريا وصفات الناشط
الحقوقي
- منوعات..... ص ٢٤
• أغاني المظاهرات في سوريا.. وعي بالحياة أم جزء من
مشكلة الثورة؟
• دور المرأة في بناء السلام
- تحقيق..... ص ٢٩
المشاريع الصغيرة في ريف إدلب: إبداعات الأهالي من
أجل البقاء
- ملف..... ص ٣٢
النظام يدير اقتصاد التهريب
- ثقافة..... ص ٣٨
أسمح لنفسني بالثورة (عن التمرد في عوالم جان جنيه)
- سينما..... ص ٤١
«البحث» عن ضحايا حرب الشيشان
- الديك..... ص ٤٢
كنا لعبة.. نعم لعبة

محادثات آستانة

فرصة للسلام أم فصل جديد من فصول الأزمة؟

بعد ما حدث في حلب من اتفاق بين الروس والأتراك أدى للتهجير القسري لسكان حلب الشرقية، بحجة إخراج المسلحين من الفصائل الإسلامية، الأمر الذي يتنافى مع كل المواثيق الدولية في التعامل مع المدنيين أثناء الحروب والأزمات، يتربص السوريون اليوم بدء محادثات السلام في آستانة (عاصمة كازاخستان) المزمع عقدها بين أطراف المعارضة والنظام لإيجاد حل للأزمة بإشراف روسي - تركي، على أثر اتفاق وقف إطلاق نار شامل بين جميع فصائل المعارضة المسلحة وقوات النظام.

وبغض النظر عن الجهات التي تقف خلف هذا الاتفاق، فإن وقف إطلاق النار يعني وقف التدمير الممنهج للمدن السورية، وتجميد قتل المزيد من المدنيين الأبرياء وتهجيرهم من مدنهم وقراهم، ما يساهم في تخفيف عذابات ملايين السوريين المشردين والمهجرين في أصقاع العالم، ويعطي بصيص أمل للسوريين الراضين لهذه الحرب العنيفة.

في المقابل، فإن فشل الهدنة المعلنة سيعني عودة الحرب ومضاعفة الدمار وجنون الإرهاب، وعودة النظام إلى تكرار سيناريو حصار حلب في كل المناطق الخارجة عن سيطرته، وهو ما يعتبره انتصاراً سياسياً وعسكرياً وفق منظومته الأخلاقية القائمة على ترويع المدنيين.

وعلى الرغم من الهشاشة المحتملة لهذا الاتفاق، بسبب اقتصره على توافق المصالح الإقليمية التركية الروسية الإيرانية، مع غياب أطراف دولية وازنة، فإنه يبقى الصيغة الوحيدة المتوفرة، وأفضل الخيارات الممكنة في ظل التوازنات الدولية الراهنة، خاصة مع تقوقع الولايات المتحدة الأمريكية على ذاتها، وهو الأمر الذي من المرجح استمراره في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب. فضلاً عن غرق الاتحاد الأوروبي في مشاكله الداخلية، وتزايد المخاوف من تفككه مع تصاعد النجاحات الانتخابية لليمين الشعبوي.

وبناء على هذا يجب على القوى الديمقراطية السورية أن تتعامل مع السياسة بوصفها فن الممكن، وأن تحاول استغلال الفرصة المتاحة مهما بدت ضبابية وضعيفة وغير عادلة، فالدخول في محادثات قد تؤدي إلى تخفيف معاناة السوريين أكثر حكمة من الاستمرار في صراع عبثي يدفع ثمنه المدنيون أولاً وأخيراً، ومسؤولية نجاح المفاوضات تقع في جزء منها على عاتق الأطراف السورية المتصارعة، وليس فقط على القوى الدولية والإقليمية الراعية للمفاوضات.

فهل يحسن السوريون التعامل مع شروط واقعهم الصعب، واستغلاله لتحقيق الحد الأدنى من مصالحهم ومصالح البلاد، أم ستكون للحرب السورية فصول جديدة، قد تكون أقسى وأشد مرارة من كل ما عرفناه حتى الآن؟

إنها دعوة لكل المؤمنين بالسلام لجعل هذه الفرصة منعطفاً تاريخياً لإنهاء الصراع الدامي المستمر منذ ست سنوات، ما سيؤدي لفتح بوابة الاستحقاقات السياسية والاقتصادية ويحقق الانتقال السياسي في سوريا.

مفهوم «المصالحة» نجاح وفشل وتقاطعات مصالح

جورج.ك.ميالة

نشوء فكرة المصالحة

مع تطوّر الأحداث وسيطرة المعارضين على الكثير من الرقعة الجغرافية السورية، بدأ الجيش النظامي عاجزاً على إيقاف تمدهم، فعاد لفتح قنوات توصله لاختراق صفوف مناهضيه، عن طريق تمويل وزرع عملاء له بين مقاتلي المعارضة، وسعيه لتمويل وخلق فصائل عسكرية معارضة، تؤدي خدمات له كخلق الفتق بين أهالي المنطقة، والدفع لنشوب معارك جانبية ضمن البيت الداخلي للمعارضة المسلحة، تؤدي لإشغالها عن التمدد في مساحات جغرافية جديدة، ومع المشاركة الفعلية لحزب الله اللبناني والمليشيات الأجنبية كداعم أساسي لقوات النظام، ونتيجة لتوقف الدعم الدولي للكثير من الفصائل العسكرية، خصوصاً في ريفي دمشق وحمص، وسياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها طيران النظام وروسيا، بدأ الكثير من الأهالي بالتفكير الجدي بالوصول لصيغ تفاهات توقف إطلاق النار على أن يحافظ كل طرف على منطقته، لقاء ضمانات واضحة ترعاها أطراف يفترض أن تكون محايدة كمكتب الأمم المتحدة في دمشق والصليب الأحمر الدولي.

يقول الرؤاس للمجلة: «في البداية كنا نظن أن مكتب الأمم المتحدة محايد تماماً، لكنكشف بعد ذلك في مفاصل جدية من المفاوضات، أنه يرضخ لضغوط النظام ومصالحه، رغم تعاطف الكثير من موظفيه معنا، وخصوصاً الأجانب منهم»، ويضيف: «عرفت حديثاً أن زوجة بشار الجعفري مندوب النظام بالأمم المتحدة موظفة في مكتب دمشق المخصص للعمليات الإنسانية، كيف سنصدق ونثق بمنظمة تعمل فيها زوجة أحد المسؤولين عن خراب بلدنا ودمارنا».

مع بداية المظاهرات السلمية، بدأ النظام السوري بمحاولات تطويق الحراك الشعبي، بعد أن وصل لمراكز المحافظات كدرعا واللاذقية وحمص وحمص، وأصبح يهدد سيطرته على الكثير من المناطق.

في البدايات قام مقرّبون من النظام ودوائر اقتصادية تدور في فلكه وتتخوف من تأثر مصالحها بمحاولات التواصل مع رموز وشخصيات مجتمعية ومشايخ من أبناء المناطق المنتفضة، للتوسط والتوصل للهدنة وإيقاف المظاهرات اليومية، وعندما لم يحصلوا على النتائج المرجوة، انتقلوا بعدها لإرسال رسائل عن طريق ضباط في الجيش والأمن من أبناء هذه المناطق، تهدد بتصعيد الموقف العسكري وبتدمير المدن فوق رؤوس سكانها. وسلّم رأس النظام السوري بشار الأسد الملف كاملاً لابن خاله رامي مخلوف، ومحمد حمشو رجل الأعمال الشهير والداعم الأول للنظام، والذي حاول دفع مبالغ مالية طائلة لقاء إيقاف المظاهرات خصوصاً في مدينة دوما وغيرها من مدن وبلدات غوطة دمشق، في هذه الأثناء كانت المظاهرات تتصاعد وتنتشر انتشار النار في الهشيم، والنظام يصعد الحل الأمني العسكري، ويرتكب المحزرة تلو الأخرى حتى وصل الأمر إلى طريق مسدود، فأخذ الأهالي قرارهم بالتسلّح والبدء بالمقاومة دفاعاً عن أنفسهم.

يقول أحمد الرؤاس (٣٧ عاماً) من ريف دمشق لـ«صوّر»: «حاول النظام بكل الوسائل إيقاف المظاهرات، وتحقيق مصالحة ما. دفع الأموال وبعث المندوبين، واعتقل الناس كوسائل ضغط، وأذلهم وصادر وأحرق أملاكهم، كل ذلك لم يقدّم في إيقاف الثورة وكبح جماحها».

المصالحات في سوريا حصار وتهجير جماعي وخروقات لا تنتهي

مفهوم «المصالحة».. نجاح وفشل وتقاطعات مصالح

جورج.ك.ميالة

اقتصاد الحرب.. اللاعب الخفي في الهدن والمصالحات

محمد همام زيادة

قطار المصالحات يصل ألمانيا

ليلى نحاس





روسيا تدخل على الخطّ

بعد إعلان الحكومة الروسية التدخل العلني في سوريا، أصبحت قاعدة حميم الجوية بالقرب من الساحل السوري، منطلقاً لتنفيذ الحملات الجوية على مختلف أنحاء سوريا، وتحوّلت أيضاً لمركز سياسي تنطلق منه المبادرات الروسية، حيث أنشؤوا فيها ما يُعرف بـ «المركز الروسي لتنسيق المصالحة في سوريا»، ليشرف بشكل مباشر على المفاوضات مع المناطق الثائرة حتى دون الرجوع للنظام.

يقول محمّد (٢٦ عاماً، ناشط إعلامي) من ريف حماة الشمالي للمجلة: «في أحد الأيام طُلب منّا الدخول بمفاوضات عن طريق أحد الوسطاء، لنكتشف أن المفاوضات عبر السكايب هو روسي الجنسية ويتحدّث العربية، وبعد التدقيق توصلنا إلى أن النظام ليس لديه أي علم بما يجري، ووعدنا بالمفاوض أنه في حال حصول الهدنة، ستكون الحكومة الروسية هي الضامن لها، وستفرض على النظام تنفيذ الأمر».

ويتابع: «نرغب بحصول تهدئة حقناً لدماء المدنيين، لكن لا ضمانة لنا، فالروس قد يصدقون في وعدهم، لكن لا أحد يستطيع السيطرة على الشبيحة الذين أصبوحوا خارج سلطة أي أحد».

إضافة لقاعدة حميميم، أنشأت السلطات الروسية مكتباً لها في وزارة المصالحة الوطنية التابعة لحكومة النظام، يعمل على تنسيق الجهود بين الوزارة والروس، حسب ما ذكر وزيرها على حيدر، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي. لكنّ مصادر متقاطعة مطلّعة على ما يجري خلف الكواليس في العاصمة دمشق، أكّدت للمجلة أن الروس لا يتواجدون في هذا المكتب بشكل دائم، وأنهم يمنعون دخول السوريين إليه أثناء اجتماعهم، ولا يطلعون وزير المصالحة عما يدور ضمنه، وأكدت المصادر أنهم يعاملون موظفي الوزارة معاملة سيئة، ويعملون وفق خططهم الخاصة بعدين عن جهود الوزارة في ملفّ المصالحة.

ويؤكّد مصدر منشقّ عن الحزب السوري القومي، أن وزير المصالحة علي حيدر منذ أكثر من ثلاث سنوات كان صاحب فكرة نقل المقاتلين والمدنيين من المناطق التي تتمّ فيها الهدن لمحافظه إدلب، ليتجمع فيها أكبر عدد من المقاتلين، لتكون بؤرة لتجمّع من يسميهم الوزير بـ «الإرهابيين».

وفي المقابل يحذّر الكثير من النشطاء من أن هذه الخطوة كفيفة بإعطاء ذريعة للنظام والروس أمام العالم لتدمير إدلب وارتكاب المجازر فيها، بحجة وجود المنتظرين، في ظلّ مناخ دولي يتّجه نحو تصنيف عدد من الفصائل المعارضة كمنظمات إرهابية.

في أحوال الهدن

على الرغم من توصل فصائل المعارضة المسلّحة والنظام لاتفاقيات هدنة في عدد من المناطق، لا يزال وقف إطلاق النار هشاً، إضافة لحصار خانق تفرزه ميليشيا حزب الله اللبناني.

ففي مضايا التي توصل أهلها لهدنة مع النظام بعد معارك طويلة، يؤكّد أحد الناشطين لمجلة صُور: «لا نشعر بالأمان أبداً، انتقل أبناء مدينتي من الموت السريع بالقصف، إلى الموت البطيء بسلاح التجويع والحصار، الوضع الصحيّ متردّ جداً، ينتظر بعض المرضى ٤ أشهر للخروج للعلاج، مع وساطات من الصليب الأحمر والأمم المتحدة، وكثيراً ما يموت المرضى قبل خروجهم بسبب المماطلة والروتين، عدا الخروقات المستمرة من حزب الله، سواء بالقنص المستمرّ، أو القصف بالمدفعية الثقيلة من الحواجز المحيطة بالمنطقة».

أمّا منطقة القلمون فتشهد استقطاباً حاداً بين مؤيّد ومعارض للمصالحات، وتمتلك الفصائل العسكرية المعارضة والموالية للنظام الكلمة الأقوى فيها، وتحاول فرض أجنداتها، من خلال القيام بحملات إعلامية وتحريضية، وصلت في بعض الأحيان للاغتيال، حيث قام مجهولون باغتيال العميد أسعد نصّار، وجرح قائد ميليشيا درع القلمون المعروف باسم أبو عزّام دياب، وقالت مصادر من منطقة القلمون لمجلة صُور أن العميد كان مسؤولاً عن ملفّ المفاوضات بين النظام والمعارضة في المنطقة، وأن عملية الاغتيال تأتي كرسالة للجهات المعارضة ألا تفاوض مع النظام وأن عليهم أن يستسلموا.

وذكر ذات المصدر للمجلة أن هناك ترجيحات بأن من قام بعملية الاغتيال هي دوائر مقرّبة من الفرقة الرابعة التابعة بشكل مباشر لماهر الأسد أخي بشار الأسد رأس النظام السوري، ويتابع المصدر: «ما يؤكّد كلامنا هو وصول عدد من رسائل التهديد قبل عملية الاغتيال بأن علينا أن نستسلم، لتأتي عملية الاغتيال لتوقف المفاوضات بشكل كامل».

من جهتهم ينظّم عدد من ناشطي غوطة دمشق حملات توعية حول مواضيع المصالحة والغاية منها والأبعاد المحيطة بها.

يقول الناشط عروة حسّون لمجلة صُور: «يعيش الأهالي حالة تخبط في الآراء، ونتيجة للظروف القاسية التي يمرّون بها، جعلت الكثيرين منهم يتمنّون المصالحات مهما كانت النتيجة».

ويتابع: «علينا كناشطين إعلاميين وناشطين مجتمع مدنيّ تكثيف جهودنا والاتفاق على إستراتيجية واحدة لصالح السكّان، لنكون مستعدّين في أيّ لحظة للدخول في المفاوضات جدية وكسبها لصالحنا، يوماً تصل عشرات الرسائل والمغريات للقبول بالهدن».

ويتابع كلامه: «نحاول إدخال النشاطات في هذه التنظيمات، لأنهنّ يشكّلن صوتاً قوياً يمكن أن يكون لصالحنا وصالح الثورة».

المصالحات في ميزان القوانين

تعيش سوريا حالة متداخلة من الصراع الدولي، إضافة لتصادمات مصالح بين القوى الفاعلة، وانعدام للثقة داخل المجتمع، أدت لانقسامات حادة في مواضيع مصيرية كضرورة تحقيق هدن مع النظام وداعميه، كبداية لعملية سياسية توصل المجتمع للسلام، لكن غياب الرقابة الدولية المحايدة أدت لفرض هدن هشة ضعيفة لا تساهم في التأسيس لحالة سلام دائمة، لا بل يرى الكثيرون من المراقبين أنها عبارة عن فتابل موقوتة سوف تنفجر في أي لحظة بشكل أعنف.

سألت المجلة القاضي إبراهيم حسين، أمين سرّ مجلس القضاء السوري، عن رأيه في الموضوع فقال: «إن ما يسمّى بالمصالحات التي فرضها نظام الإجرام في مناطق متعدّدة من سوريا، ولاسيما ريف دمشق، هي بالأساس اتفاقيات إذعان فرضت على المدنيين الذين عانوا الأمرين، وتأتي بعد مجموعة من الجرائم ارتكبتها كالحصار والقصف العشوائي، لتكون في الحقيقة غطاءً واهياً لعمليات تهجير للأهالي ومقدّمة لتغيير ديمغرافي هدّام يقوم به النظام وحلفاؤه ومن يعاونهم من ضعاف النفوس من أبناء تلك المناطق».

ويتابع أمين السرّ كلامه: «إن تلك المصالحات سبقتها جرائم محرّمة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس خفياً على أحد أن نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية في مادّته السابعة

والثامنة عدّ الحصار واستهداف المدنيين وممتلكاتهم وقصف المدن جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب، كما أن التهجير وإرغام الناس على الخروج من أماكن سكنهم هو بمقتضى النظام المذكور جريمة ضدّ الإنسانية، كما أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حظرت النقل القسريّ الجماعي أو الفرديّ للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكنهم إلى أراضٍ أخرى».

ومن ناحية مشروعية ما يحصل طبقاً للدستور الحالي في سوريا، والذي تمّ تعديله خلال الأزمة، يقول القاضي حسين: «تخالف الهدن أساساً مضامين الدستور والقوانين المرعية في البلاد، وخاصة موادّ الفصل الثاني من الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات وسيادة القانون، والمادة ١٥ التي تصون الملكيات».

ويلقي القاضي اللوم على المعارضة لعدم تحريكها لهذا الملفّ الهامّ ويقول لصُور: «لا ألوم المدنيين الذين أرغموا على تجرّع المهانة والقبول بهذه المصالحات بعد المعاناة الكبيرة التي مرّوا بها، لكن لا شك أنه يمكننا لوم المعارضة التي لم تتمكن فصائلها من حماية الناس وتأمين الخدمات لهم، وبدلاً من حماية الناس استجلبوا الدمار إلى مناطقهم لأنهم أصروا على إبقاء مقرّاتهم بين المدنيين، كما ينبغي أن نلوم المعارضة السياسية ولاسيما الائتلاف الوطني لأنه لم يتمكن من إثارة موضوع مخالفة هذه المصالحات للقانون الدولي الإنساني، ولم يتمكن من استغلالها لتعرية النظام وممارساته اللاإنسانية، من هنا فإنني أرى أن كل القوى السياسية والمنظمات الحقوقية عليها أن تتعاون وتكتفّ من حملاتها لتبيان مخاطر هذه الاتفاقيات والتي تحمل في جوفها بذور التهجير والتغيير الديمغرافي».

دمشق وريفها، ويلقى هذا الأمر رواجاً بين الناس، لأن الإيرانيين يدفعون مبالغ كبيرة، تفوق القيمة الحقيقية لهذه العقارات.

ويتعقب الحسين على الموضوع: «هذا النوع من التجارة المرافقة للهدن، يضع تساؤلات خطيرة حول الغاية من هذه الهدن والمصالحات، هل هي لتحقيق السلام، أم محاولات من القوى المتصارعة في سوريا لتنفيذ مخططات خاصة».

ويتابع: «لطالما حذرت من سياسة الإيرانيين في دمشق، والتي تهدف بشكل واضح للتغيير الديمغرافي، سواء بالوسائل العسكرية، أو بالسلاح الاقتصادي، عن طريق شراء أعداد كبيرة من العقارات، تهيئة لإحلال سكان جدد بدلاً من سكانها الأصليين».

ويضيف: «في ضوء تعقيد الوضع السوري، علينا أن نهتمّ بالأمر، وهذه مسؤولية الإعلام المعارض والنشطاء السوريين، للتصدّي لهذه المحاولات، التي قد تصل بهؤلاء السكان للحظة يجدون أنفسهم خارج مدينتهم ومضطربين لتركها والرحيل عنها إلى الأبد».



الأولى ٢٠١٣، ولتصل في العام ٢٠١٦ لما يزيد عن ٤٠ ألف ليرة شهرياً».

وعن الأسباب يقول الحسين: «عندما تشتدّ المعارك يعزف الناس عن الشراء، فتنزل أسعار العقارات، كما يبيع المواطنون ممتلكاتهم بأرخص الأثمان خوفاً من ضياعها، فيقوم التجار الكبار بشرائها، والاحتفاظ بها حتى تتحسنّ الأسواق».

ويتابع الحسين: «وصلتني معلومات أن بعضاً من تجار العقارات، يقومون بنشر إشاعات في بعض مناطق الغوطة عن استحالة تطبيق الهدن وقرب عودة قصف النظام، ليدفعوا بالناس لبيع عقاراتهم، ومن ثم يشترون هذه العقارات، وبعد عدّة أشهر ينشرون إشاعات أخرى بقرب بتطبيق الهدن واستتباب الأمن، لكي يقوموا ببيع هذه العقارات بمبالغ مضاعفة».

وفي سياق آخر، يعمل الكثير من تجار العقارات كسماسرة بين سكان المناطق المهادنة، ومندوبين عن السفارة الإيرانية، التي تحاول شراء مساحات واسعة من مدينة

تقول أمّ جمال (سيّدة مقيمة في دمشق) للمجلة: «كان لدينا محلّ في القدم، في عام ٢٠١٠ كان ثمنه يقدر بـ ٤ مليون ليرة، اضطررنا لبيعه بـ ٦٠٠ ألفاً في عام ٢٠١٣، بسبب القصف العنيف الذي أدى لهبوط الأسعار، بعناه خوفاً من تدميره ولتأمين مبلغ لابننا الوحيد ليسافر إلى ألمانيا».

أمّا محمود الحسين، المتابع للشأن الاقتصادي السوري وتغيّراته فيقول للمجلة: «في حيّ برزة الدمشقي كان ثمن البيت يتراوح بين ٨-١٠ مليون في عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٢ بيعت بعض البيوت بمبالغ لا تتجاوز ٣ مليون، ووصلت في العام الحالي لحوالي ١٢ مليون ليرة، وفي الإيجارات كان متوسط أجره البيت حوالي ١٠ آلاف ليرة في عام ٢٠١٠، ثم انحدرت في ٢٠١٢، لتعود لتصل لحوالي ٣٠ ألف في الهدنة



اقتصاد الحرب.. اللاعب الخفي في الهدن والمصالحات

محمد همام زيادة

تعيش سوريا حالة فوضى، يسيطر فيها اقتصاد الحرب على مفاصل البلد المحكوم من قبل الميليشيات والدول التي تتدخل في الشأن السوري كروسيا وإيران، هذا الواقع جعل حياة المدنيين رهينة لهذه القوى التي تتحكم بقوتهم ومتطلبات حياتهم الأساسية، خصوصاً في المناطق المحاصرة أو الداخلة بهدن مع النظام. ومؤخراً بدأ المسيطرون على اقتصاد الحرب بالتدخل في الشأن السياسي، عن طريق السعي لتطبيق هدن في مناطق ومنعها في أخرى لتحقيق مكاسب خاصة.

أضعاف قيمتها الأصلية».

ويتابع المصدر كلامه: «تخيّل معي أن منطقة سكنية تعداد سكانها ٥٠ ألف مدني عليها أن تدخل متطلبات حياتها عن طريق حاجز أممي واحد، يتقاضى على كل قطعة إتاوة محددة، ما حجم الثروة التي ستعود على أفراد الحاجز؟ أتوقّع أنهم سيحصدون خلال شهر واحد عشرات الملايين من الليرات، كلها منهوبة من جيوب المواطنين، الأمر الذي سيضعف من إقفارهم المستمر منذ سنوات».

كما فرض واقع الحرب على الأسواق العقارية في المناطق النائرة حالة من عدم الاستقرار، إذ تنخفض أسعارها عند تشديد الحصار وتكثيف القصف، وترتفع أسعارها في حال توقيع الهدن واستقرارها.

ينقسم النظام السوري والدوائر المحيطة به إلى عدّة فئات، إحداها مؤيد للهدن شريطة تحقيق مكاسب مادية، هؤلاء غالباً ما يكونون مدعومين بميلشيا الشبيحة أو بعض المجموعات من جيش الدفاع الوطني، في حين أن هناك فئات أخرى ما زالت متمسكة بضرورة سحق المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ثم استغلالها ونهبها.

يقول مصدر من معضمية الشام رفض ذكر اسمه للمجلة للضرورة الأمنية: «أثناء المفاوضات في منطقتنا ومناطق أخرى من غوطة دمشق، لاحظنا تمسكاً من الضباط المفاوضين بمنع دخول المواد إلينا بشكل حرّ، وطالبوا بأن تمرّ عن طريق حواجز معينة محيطة بمناطقنا، لنكتشف بعدها أن هذه الحواجز تابعة لهم، يتمّ فرض إتاوات عليها تصل لعشرة

قطار المصالحات يصل ألمانيا

ليليا نحاس

بعيداً عن مصالحات المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، يحاول النظام فتح الأبواب للمصالحات الفردية، سعياً منه لكسب الأفراد وشراء ولاءاتهم أو إسكاتهم في منافعهم، وخصوصاً في صفوف الفارين إلى أوروبا.

في هذا السياق نشر المدعو فيصل قشاشة، الذي سمي نفسه «رئيس اللجنة الرئيسية للمصالحة الوطنية الشعبية»، كتاباً موقفاً من وزير المصالحة الوطنية بحكومة النظام، ينص على تشكيل اللجنة المركزية للمصالحة الوطنية الشعبية في أوروبا.

وقام قشاشة لهذا الغرض بتكليف عبد المسيح الشامي، المقيم في ألمانيا، والمعروف بولائه للنظام السوري، والذي يواظب منذ ست سنوات على الظهور في وسائل الإعلام المحلية والعربية، ليدافع من خلالها دفاعاً مستميتاً عن ممارسات الحكومة السورية، وعن تدخل حزب الله والقوات الروسية. كما كُلف بموجب القرار شخصاً آخر يدعى صباح كاسوحة، وهو شخصية غير معروفة لدى دوائر النظام في دمشق ولا في دول الاغتراب. وقد حاولت مجلة صور تتبع سيرته، لتبين أنه كان يمتلك محلاً لبيع وصيانة أجهزة الموبايل بمدينة القصر بجمص. تواصلت المجلة مع عدد من النشطاء من منطقة القصر، فأجمعوا بأنه ساهم بتسليم

عدد من شباب المنطقة أيام المظاهرات السلمية، من خلال عمله كمخبر للأجهزة الأمنية، ليبدأ بعد ذلك بتشكيل ميليشيا مسلحة بدعم من أحد أقربائه، وهو اللواء ميشيل كاسوحة الذي كان يعمل وقتها في إدارة المخابرات العامة.

يقول الناشط محمد حمزة: «بعد أن أُطلقت يده في القصر، قام بجمع مبالغ طائلة من أبناء المنطقة بطرق ملتوية، كقبض مبالغ مالية لجلب أخبار عن المغيبين في سجون النظام منذ عامي ٢٠١١ و٢٠١٢».

وأضاف حمزة: «كان يطلب من الأهالي مبالغ تصل لحد ٣ مليون ليرة لقاء إخبار عائلة المعتقل إن كان حياً أو ميتاً، و٥ مليون حتى

لصالح النظام، لذلك أنصح السوريين في ألمانيا بتقديم شكوى رسمية للحكومة ضده كونه متهم بجرائم مع وجود الأدلة والإثباتات».

تواصلت المجلة مع عدد من اللاجئين السوريين المقيمين في ألمانيا، رأى جميعهم أن نشاط هؤلاء الأشخاص يتم في عدد من «الكامبات»، ويعملون بشكل غير علني عن طريق وسطاء، بسبب تشديد السلطات الألمانية الرقابة الأمنية على المكتب القنصلي التابع للنظام، وعلى المتعاونين معهم.

يقول عبد الله كورو (٣١ عاماً) للمجلة: «يعرض الوسطاء فكرة المصالحة مع النظام، وتسوية وضع اللاجئين، ويكفلون له العودة الآمنة لسوريا للزيارة أو البقاء الدائم، بعد



كل شيء خلفنا، لننجو بأطفالنا، ولم يتكونا وشأننا، يرسلون لنا مندوبيهم، لا ثقة لنا بهم ولا نريد أن شيء منهم سوى أن يتكونا نعيش حياتنا بعيداً عنهم».

التأكد من عدم ورود اسمه على لوائح المطلوبين للأجهزة الأمنية، ودفع بدل الخدمة الإلزامية إن كان من الفارين منها، وفي الغالب يروجون لهذه الأفكار في صفوف السوريين الواصلين حديثاً، والذين يعانون من مشاكل في الإقامات وإحساساً شديداً بالغربة، وتخبطات في الاندماج».

ويتابع كورو: «أتوقع أن أحد أهم أهداف النظام من الموضوع الحصول على بضع آلاف من الدولارات من كل شخص كبديل للخدمة الإلزامية، لتكون أحد مصادر القطع الأجنبي لخزينته المفلسة، لذلك علينا محاربة هذه الفكرة، فأى دولار يدفع للنظام، يساهم في قتل المزيد من أبناء شعبنا».

فيما تقول جمانة (٣٨ عاماً) من دير الزور للمجلة: «هربنا من النظام وإجرامه، وتركنا

– عبد العزيز الخيّر: لم يغضب (من) راشقيه بالبيض والاتهامات، زعل (عليهم)

– أنتظر بروح العاشقة، وقلب الأم، وعقل المواطنة

«صور» تحاور السيدة فدوى محمود

حاورها: نونيا يازجي

عبد العزيز الخيّر، الطبيب، السجين، المغيب، رها سيبقى السؤال بالغ الصعوبة، العصي على أية إجابة، لا لتعقيد الرجل، وإنما لكونه الاستثناء في المعادلة السورية الصعبة.. المعادلة وقد باتت تنتقل من مستحيل إلى مستحيل، وقد كان هذا الرجل واحداً من الاستحالات السورية.

- الاستحالات؟

نعم، استحالة «الزهد» وسط لعبة التكاليف على البلاد لتمزيق البلاد، واستحالة إنتاج قوة المعنى وسط غياب قوة المعنى لحساب معاني القوة بدءاً من السواطير وصولاً إلى المفخخات ورشقات الرصاص.

من هنا تأتي صعوبة وصف هذا النوع من الرجال، ليكون الرجل الصعب، وهو الأبسط من قطرة الندى أو دمة العين.

فدوى محمود.. شاهدة وزوجة، وفوق ذلك هي أم.

زوجة عبد العزيز وأمّ رفيقه المختطف، فماذا على الزوجة أن تقول؟ وما على الأم أن تحكيه، لقد لخصت الكثير مما يمكن أن يُقال، كان ذلك في كلمة ألقته وسط مجاميع ناس في بروكسل، ولهذا لن أكتب مقدّمة لحوار..

هي التي قالت:

جئت إليكم لنعيد للمعنى قيمته بعد أن أضعته لعبة المصالح الصغرى، والإرادات الصغرى والضماير المباعية، جئت إليكم حاملة رسالة لم يفوّضني بها أحد، هي رسالة أمهات ثكالي، وأطفال فقدوا الآباء، وزوجات ينتظرن على نوافذ الروح عودة الأحبة من سجون ظالمة مظلمة، وبأيديهم قطف الورد وأغصان الزيتون، لا الموت المدمّر ولا الكيد الذي لا ينتهي، وكانت هذه رسالة عبد العزيز، رسالة مناضل عرف السجون ووحشة المنفردة وصمت المكان وتصميم رجل لا يكمل ولا يمل، ولا يمل من طلب العدالة والحرية والاستقلال الوطني وسلطة الشعب التي لا تعلو عليها سلطة، فهي امتداد الله في الأرض إذا كان لله معنى.

لست هنا لأطالب بالكشف عن مصير عبد العزيز، جئت لأقول: تعالوا لنوقف نزييف البلاد. تعالوا لنحمي من تبقى من شبابنا وقد باتوا تحت التراب أو في مياه البحار الهوجاء أو تحت وابل اليأس وافتقاد الأمل.

جئتكم لأقول: ما من أوطان تُبنى بالكراهية، وما من حرية تُنتزع بتقليد الطغاة، الحرية تُؤخذ بالمحبة، والمحبة سلاحنا حتى والساطور يحزّ أعناقنا، هذا هو عبد العزيز الذي عرفته كما عرفه رفاق دربه الطويل، رفاق السجون، رفاق التخفي، رفاق القلب الساخن والعقل الساخن والضماير المتوقّدة.

في كلمة لك، وكانت أمام جمهور واسع من السوريين معظمهم من الكرد، أبديت تسامحاً لا حدود له مع مختطفي زوجك وابنتك، كلامك ذكّرني بروح نيلسون مانديلا.. هل تكرّرين هذا الكلام الآن؟ لن أكرّره، سأقول ما معناه، لا تكره قاتلك، قول ذلك ليس استغراقاً في الصفاء الإنساني، بل من أجل أن تبقى البشرية مبصرة، فكما يقول غاندي، إذا ما فقأت لك عيناً وفقأت لي عيناً فسخرج كلنا إلى الحياة عميان، لقد تعلّمت أن الثأر والكيد السياسي لا يبني وطناً، ولا يكرّس عدالة، الأخطر من هذا وذاك أن يأخذك خصمك إليه، أن يشكّلك على شاكلته، عند ذلك ينتصر عليك مرتين، مرة بقتلك جسدياً وثانية بسلب الروح الطيبة منك، الأوطان تُبنى بالمصالحة والشراكة، بالمكاشفة، وهذا لا يعني التنازل عن الحق، بل الاهتداء إلى الحقوق بعزل روح الثأر وإحلال روح البناء، لقد اخترنا الكيد السياسي بما آل إليه من نتائج مؤسفة في بلادنا، كنا مظلومين في بلاد محكومة للطغيان، ومازلنا محكومين للطغيان ولكن بلا بلاد، لقد تضاعفت خسائرنا.

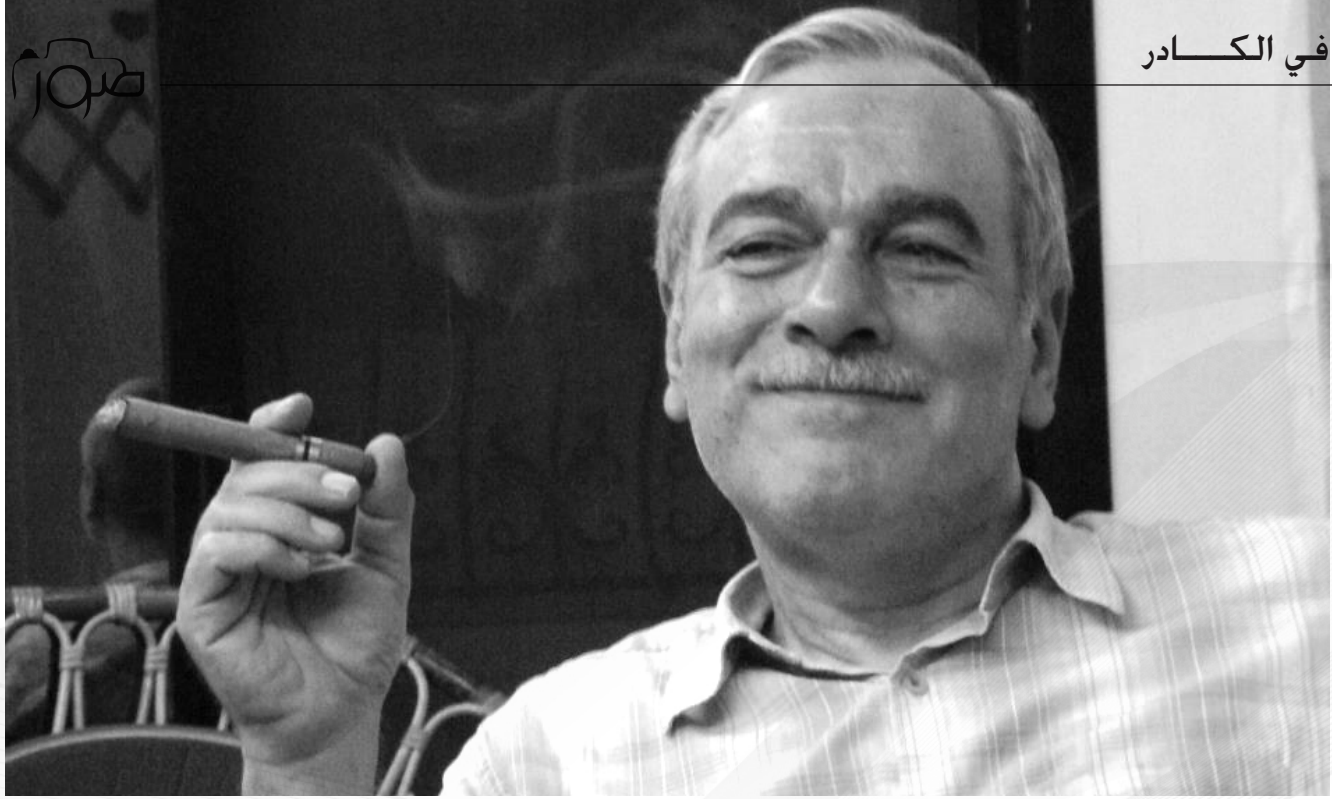
عشت السجن والتخفي، وتعايشت مع سجناء ومختفين، هل انتابتك مشاعر ندم عن الأثمان التي دفعتها أنت وعائلتك مقابل موافقكم في السياسية؟

لا.. ليس بهذا المعنى، ولكن لا أخفي عنك، ليس ندماً ولكن خيبة أمل، فالسجن، وقبله النضال من أجل الحريات والعدالة والاستقلال الوطني، لم تكن مرحلة مغامرة بالمعنى الصياني، لقد كانت رهاناً على حركة شعبية تعيد للناس إرادتهم، وصوتهم وكرامتهم الوطنية،

وما حدث، كان على غير المأمول، لقد انسأقت البلاد إلى غير ما اختار أبناءها، السوريون ومنذ أزلهم أبناء المدنيّة، أبناء البحر والسهل والجبل وثقافات التنوع، ما حدث أن الأحداث ساقطتهم إلى غير ما اختاروه، أخذتهم إلى بحار من الدماء، إلى لغة ليست لغتهم، لغة السوري ليست لغة الطائفة والمذهب والتكفير والتكفير المضاد، السوري زارع قمح وزيتون ومشمش وعنب، السوري مكتشف البحر وروح المغامرة، لم أندم لحظة على ما دفعناه من أجل كرامة إرادتنا، ولكن ثمة خيبة، خيبة وغمّة موجعة.

اليوم وبعد ما يزيد عن خمس سنوات من الحرب السورية، هل ترين ولو نافذة أفق لحل ما، يستعيد ما تبقى من بلد؟

ليست التجربة السورية على دمويّتها يتيمة من بين تجارب الأمم، لقد شهدت إسبانيا حرباً أهلية امتدّت لسنوات، وبعدها ألقى الناس السلاح واحتكموا إلى العقل، ما من أمة إلا وسبحت في طوفانات الدم، غير أنه لابدّ للدم أن يصرخ في وجوه هادريه، لن يكون الحلّ قريباً، فالشروخات اتّسعت في خيارات الناس، ولعبة الأمم اجتاحت بلادنا حتى باتت الخيارات منزوعة من يد السوريين، غير أن حالة كهذه ليست سوى حالة عابرة وطائرة وبأثمان باهظة، في النهاية سيلقي المقتتلون السلاح وسيخرجون من الخنادق إلى الحوار، حدث هذا في لبنان وعلى مدى خمس عشرة سنة، بالنهاية تعب السلاح، وأنهم، في النهاية كان على الناس أن تغادر السلاح إلى الحياة بعد أن شبعوا موتاً، المسألة السورية لن تعثر على حلّ قريب، ورتق تداعياتها لن تكون سهلة، غير أن الحياة أقوى من الموت.



ما الذي يمكن لشخصية ثورية أن تفعله في المنفى؟ ما هو اقتراحك لخروج سوريي المنافي من وراء شاشات الفيس بوك لفعل حقيقي على الأرض يساهم في إنقاذ البلاد من ويلاتها؟

لقد خرجت الأمور من يد الأفراد، والمنفى ليس هو مكان الثائر، المنفى هو الممر الإجباري وليس خياراً، غير أننا لن نعدم الوسائل في استثمار المكان، خصوصيات المكان، ما يمكن للمكان البديل أن يمنحه، وما يمنحه أقل بما لا يُقاس مع ما نبتغيه ونطمح إليه، في المنفى لعبة خطيرة مع موت الزمن، كيف لك أن تحيي الزمن خارج مكانه، هي معادلة شاقّة تتطلّب عقلاً إبداعياً خلاقاً ولا أخفيك أننا لم نمتلكه، مازلنا أقلّ شأنًا من هذه اللعبة الخطرة.

ثمة من يقول بأن عبد العزيز الخيّر هو أيقونة سوريا، ولا نشكّ في صحة مثل هذا القول، ما يحدث أن الكثير من فصائل المعارضة السورية تعمل على تجاهل هذا الاسم سجيناً بعد أن رشقوه بالبيض طليقاً، كيف تفسّر مثل هذا السلوك؟

الجمال عكس القباحة، لا تظنّي أن القباحة ترفع يديها مستسلمة، للقباحة وسائلها بدءاً من الرشق بالبيض وصولاً إلى التجاهل، كل هذا بالنسبة لعبد العزيز لا يعني شيئاً ولم يكن يعني شيئاً، عبد العزيز لا يخوض في الخصومات السهلة، ولا يتوقّف عند هذا النوع من الخصومات، فمن يبحث عن وطن أسواره عالية لن يسقط في هذا النوع من الحفر، من المعارضات السورية، معارضات ما تزال تحبو، حدود معرفتها ونضجها لا يتخطى هذا النوع من السلوك، أنا أسفة عليهم ولست منزعة منهم.

سنسألك، أين هو عبد العزيز الخيّر ورفاقه اليوم؟ هل من معلومات تشير إلى حقيقة الجهة الخاطفة؟

كل المعلومات تؤكّد أن عبد العزيز ورفاقه في سجون النظام، حين اختطف عبد العزيز ورفاقه اختطف من طريق المطار، في المنطقة المسيطر عليها من قوات النظام، هذه مسألة محسومة لدي، واثقة مما أقوله.

تراجعت كل القوى السلمية في سوريا لحساب الفصائل المسلّحة، هل تعتقدون بأن قوى المعارضة السلمية ستستعيد دورها في لحظة ما؟

قوى السلام في سوريا باتت قوى ممزّقة، لا يجمعها جسد واحد ولا

مرجعيّة واحدة، الساحة الآن للسلاح ووحده السلاح من يتحكّم بها، لا يمكن لقوى السلام في سوريا أن تستعيد حضورها إلا عبر مؤتمر وطني دائم الانعقاد تتوافق فيه التيارات والقوى والشخصيات الوطنية السورية على برنامج حدّ أدنى، حتى اللحظة هذا الخيار مازال بعيداً وسيبقى بعيداً مادامت المعارضات السوريّة على أبواب السفارات والرعاة الإقليميين والدوليين، سوريا أحوج ما تكون لجسم سياسيّ موحد على برنامج حدّ أدنى، نحن نسير نحو هذا الخيار، مع التأكيد على أنه في السياسة لا يمكنك أن تأخذ كل شيء، فمن يطلب كل شيء لا يأخذ شيئاً.

“ ما من أوطان تبنى بالكرهية، وما من حرية تنلزع بتقليد الطغاة، الحرية تؤخذ بالمحبة، والمحبة سلاحنا حتى والساطور يحزّ أعناقنا، هذا هو عبد العزيز الذي عرفته كما عرفه رفاق دربه الطويل ”

سأتحوّل إلى الشخصي قليلاً، يخبرني أحد الأصدقاء، أنه ما إن تعرّف إليك واحد من رفاق عبد العزيز في سجنه حتى انهار بالبكاء، كيف كان عبد العزيز في سجنه الأول حتى كانت له كل هذه القيمة العاطفية والأخلاقية بين رفاق كفاحه؟

عبد العزيز هو: الزاهد، المحاور، العنيد، الأب، والطفل، هو روح الشاعر وأصابع الطبيب، هو كل ذلك، ولهذا احتلّ موقع المثل في سجنه وفي حرّيته، والناس كل الناس تحتاج إلى قوّة مئل، إلى روح الأب ووعد الفتى، وكان في سجنه وحرّيته روح الأب ووعد الفتى، ولذلك يفتقده الرفاق كما يفتقده الحرّية، هو رجل بلا شائبة، هل ثمة رجل بلا شائبة؟ نعم، هو عبد العزيز الخيّر.

الفقد، الغياب، الانتظار، كيف تمضي فدوى أيام انتظارها، عندما تحتجّين ماذا تفعلين؟ هل تنتظرين بروح العاشقة، الأمّ أم بروح الرفيقة؟ أيهم يدك بالصبر أكثر؟

الوقت على الدوام هو الخصم، والانتظار بكل الأسماء التي عدتها، أنتظر بصبر الأمّ، وقلب العاشقة، وعقل المواطنة، نعم هو الأمر كذلك، أنتظرهم لنعود معاً إلى بناء بلد مستكملين حلاً لن نسمح بضياعه. عندما أحتجّ، أضع نفسي بين ملايين الأمهات اللواتي فقدن أبناءهنّ، أضع نفسي بين ملايين الزوجات اللواتي فقدن أزواجهنّ، أضع نفسي في مركب وطن احترق أو كاد، قضيتي ليست قضية فرد، هي قضية أمة.

هل لديك أمل بخروج عبد العزيز الخيّر ورفاقه؟ هل تثقن بالله؟ قلت مرة أنا أشك بوجود الله؟

لولا أملي بعودتهم لانتهدت حياتي، أمّا عن الله فإذا كان موجوداً فلن يكون سوى العدالة ولا بدّ يأخذنا إلى عدالته، وإذا لم يكن موجوداً فلا بدّ من أن نكافح لنحقّق ما يرجوه مؤمن زاهد بإسفافات المكاسب السريعة لحساب القيم الشاهقة.

لقد قال لي، البلد التي ليس فيها رجلاً تغار منه، بلد غير جديرة بأن تكون بلدك، أنا أحبّ سوريا لأن فيها رجل أغار منه، هو عبد العزيز الخيّر، هل يغار من ثروة عبد العزيز؟ من سلطة عبد العزيز؟ من سلاح عبد العزيز؟ لا، إنه يغار من منظومة قيم عبد العزيز، عبد العزيز ولاد قيم.

لو قدر لك أن تروي حياة عبد العزيز، ماهي العناوين الأساسية التي ستوقّفين عندها؟

من السهل سرد حياة إنسان نمطي، ينام، يأكل، يصحو، ولكن حين يتعلّق الأمر برجل مثل عبد العزيز فثمة مغامرة كبرى في مجرد محاولة رسمه، كي أبسط إجابتي أقول لك، هذا الرجل مدمج بمشروع الحرية والعدالة، هو كذلك في يومياته، في إصغائه، في احتوائه لخصومة وأصدقائه، حتى سجّانه كان يخجل منه، ثمة صديق مشترك بيني وبين عبد العزيز الخيّر قال لي كلمة لا أنساها، أتعرفين ماهي؟



عن «عسكرة الثورة» وتبريرها..

جاد الكريم الجباعي

يقول قائل: «أثارت ظاهرة العسكرة، التي وسّمت الثورة السورية بميسمها بعد انطلاقتها بأشهر كثيراً من الجدل والنقاش حول حتمية هذا التحوّل عن السلمية من عدمه، ويلاحظ من خلال تتبّع هذا الجدل وتفحصه، بالدرجة الممكنة من الموضوعية، محاولة المناهضين للعسكرة، بغضّ النظر عن دوافعهم وغاياتهم، التي تستبطن أحياناً موقفاً مناهضاً للثورة، قطع هذه الثورة العظيمة عن شرطها التاريخي، الذي انطلقت منه، وعن مجمل التعقيدات التي راكمها عنف النظام وهمجيته، والتدخل الخارجي الكثيف، وصراعات المشاريع والإستراتيجيات الإقليمية والدولية من أجل النفوذ والمصالح المتضاربة...». إذاً، المسألة الأساسية هي حتمية التحوّل عن السلمية أو عدم حتميتها. الحتمية هي الموضوع، الذي تُساق الحجج للبرهنة عليه، والثورة إحدى هذه الحجج.

«يستبطن» النصّ السابق مقولة «الحتمية التاريخية»، ويدافع، بكل ما أوتي من قوة الحجة عن «حتمية التحوّل عن السلمية»، ويصف مناهضي العسكرة بأنهم «يقطعون هذه الثورة العظيمة عن شرطها التاريخي»، أي عن قدرها المحتوم، أن تتحوّل إلى حرب قذرة. فكرة الحتمية أقرب ما تكون إلى فكرة القضاء والقدر، وهي فكرة خرقاء، بما في ذلك «الحتمية التاريخية» عند ماركس، كذبها الفكر الحديث وكذبها العلوم الأحدث، واستبدلت بها فكرة الإمكان أو الاحتمال. (كان إيلياس مرقص يعرف التاريخ بأنه توقع أو وقعتنة ممكنات على حساب ممكنات أخرى). فالشرط التاريخي للثورة لا يتفق مع الحتمية، بأي وجه من الوجوه، خاصة أن مفهوم الثورة، إذا نحينا النماذج الثورية، التي لا يزال الثوريون يعتدّون بها لتبرير العنف، أقرب إلى مفهوم الفوضى، أو الكايبوس أو العشوائية في علم الفيزياء، لأن «عشوائية الصغائر تفضي إلى انتظامية الكبار»، حسب

قد يبدو الحديث عن «عسكرة الثورة» اليوم في غير محله، إذ لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. حدثت العسكرة وانتهى الأمر، وأسفرت عمّا أسفرت عنه، مما لا سبيل إلى رده. ولكن ما يلفت النظر هو المثابرة على تبرير العسكرة، كأن من يبررونها يشعرون بمسؤولية أخلاقية تثقل ضمائرهم، لا سيما أن حصادها كان كارثياً.

هناك فارق مؤكّد بين من عملوا على العسكرة بالفعل، وهذا ما يقتضي بحثاً معمّقا وموثّقاً، يبدو ألا سبيل إليه، في خضمّ الحرب، وبين من سوّغوا الأمر أو دافعوا عنه أو ظنوه نوعاً من «حتمية» لا مهرب منها، وهؤلاء مدنيون، موالون ومعارضون. فالعسكرة لم تكن خيار بعض المعارضين فقط، بل كانت ولا تزال خيار بعض الموالين أيضاً، وكذلك «الحسم العسكري».

ما يمكن التأكّد منه أن السلطة كانت بادئة بما يسمّى الحلّ الأمني أو الخيار الأمني، وهذا كان ديدنها، في جميع المجالات، ولا يزال كذلك. ولكن، من السذاجة أن يتصوّر أحد أن الحلّ الأمني يمكن أن ينفصل عن الحلّ العسكري، في نظام تأسّس على انقلاب عسكري، سمّاه الانقلابيون «ثورة» ثم صدّقوا ذلك، وصدّق بعضنا أيضاً. ولو كان أولئك الانقلابيون ناصرين أو شيوعيين أو إسلاميين لما اختلف الأمر، من حيث التسلّط والاستبداد، بحكم القواعد البطرورية، الراسخة تاريخياً، لتشكّل السلطة، في بلادنا. أمّا على الجانب المقابل الموصوف بالمعارضة فمن الصعب، على أمثالي، معرفة كيف تشكّلت الفصائل المسلحة، وكيف حصلت على السلاح والعتاد والمال، ولم اصطبغت بعضها بصبغة إسلاموية، ضخّمها الإعلام المحلي والعالمي حتى صبغت الثورة، منذ أواخر ربيعها القصير.

في انقراض المؤنث وغياب العدل

نارت عبد الكريم

لقد كان للمرأة دوراً في زمن انتشار «العراقة» و«السحر» فكان هنالك الكثير منهنّ يعملن ساحرات أو متخصّصات في علاج الأرواح أو عالمات في الفلك والطبّ. وكذلك كان للرجل دور وضع في هذه المجالات، لكن تلك المساواة بينه وبين المرأة يبدو أنّها لم ترقّ له، فالمرأة، في تلك الاختصاصات، قد تكون مهياً أكثر من الرجل ذو العضلات المفتولة لأنّها تدرك العالم الخارجي والكون بحدسها ومشاعرها، كما كانت تدرك وجود الجنين ببطنها وتشعر به، فهل نحن مثل الجنين في أحشاء الكون أم أننا خارجه لنراه بحواسنا وندركه بعقلنا؟

إنّ الصراع المضمّر، بين الرجل والمرأة، مرّ بمراحل مختلفة ومتعدّدة، ولكنه في نهاية الأمر انتهى بانتصار الرجل الذي تمكّن من إبعاد المرأة وإقصائها عن كل فعالية أو دور في صنع التاريخ، وجاءت الكتب المقدسة لتضع الختم الإلهي على ذلك الانتصار وتعزّزه، وكان قتل «هيباتيا» المصرية، على سبيل المثال، ضمن ذلك السياق الذي استمرّ لاحقاً في أوروبا القرون الوسطى من خلال عمليّات حرق النساء بتهمة ممارسة السحر والشعوذة، وبسبب تلك العقائد والممارسات انقرضت المرأة الأصليّة من عالمنا تماماً، كما قال ذات مرة جاك لاكان، فما هو موجود الآن هو نسخة عن الأصل، أي جسد امرأة بعقل رجل، وربّما بسبب ذلك دأبت المرأة في الدول المتقدّمة على إعطاء صوتها، أثناء الانتخابات، للرجل، فكيف لها أن تثق ببنات جنسها وهي لا تثق بنفسها؟

إنّ ذلك الإبعاد والإقصاء للمؤنث، بالقوة وبالشرع، أسّس لغياب العدل عن عالمنا منذ قرون طويلة، وما نراه على أرض الواقع من ظلم وطغيان وفضاعات ما هي إلا نتائج لذلك الغياب.

هيزنبرغ، والفوضى تحمل ما لا حصر له من نماذج التنظيم الممكنة. وقد تعلمت من إلياس مرقص أن «الفوضى شقيقة الحرية»، لذلك نحن لا نحب الفوضى، ونفضل عليها حكم العسكر.

ليس هنا بيت القصيد؛ بل في قول النص السابق: «ويلاحظ، من خلال تتبع هذا الجدل وتفحصه، بالدرجة الممكنة من الموضوعية، محاولة المناهضين للعسكرة، بغض النظر عن دوافعهم وغاياتهم، التي تستبطن أحياناً موقفاً مناهضاً للثورة، قطع هذه الثورة العظيمة عن شرطها التاريخي». إذاً، المناهضون للعسكرة، وأنا منهم، يستبطنون أحياناً موقفاً مناهضاً للثورة، ولذلك يحاولون، بكل حَسَّة ونذالة، أن يقطعوها عن شرطها التاريخي، الذي انطلقت منه، أي إنهم يقطعونها عن ظروف العسف والتسلط والاستبداد والفساد ونظام الولاءات والامتيازات، الذي هدر إنسانية الإنسان والقيَم الاجتماعية والإنسانية وهدر الوطن والوطنية. هكذا يخلق النص أي إمكانية للنقد، وأي إمكانية للحوار. أن تكون مناهضاً للعسكرة يعني أنك مناهض للثورة. لم يفتن النص إلى أنه يطابق بين الثورة والعسكرة، ويهدر القِيَم التي انطوت عليها الثورة السلمية والأهداف التي قامت من أجلها.

لقد افترضت أن الثورة السلمية (الشابة)، التي أجهضت، والحرب الدائرة اليوم ظاهرتان مختلفتان؛ الأولى تعبر عن إرادة الحرية، والثانية تعبر عن إرادة السلطة والصراع عليها، لذلك يصعب الجزم بتحوّل الأولى إلى الثانية، إذ كانت العوامل المختلفة والمتعاقبة لكل من الظاهرتين المستقلتين والمتعلقين، تعتمل تحت سطح الواقع. فالإشكالية، في أعمق مستوياتها هي إشكالية العلاقة بين إرادة الحرية وإرادة السلطة. والإرادتان كلتاهما من خصائص الإنسان، أيًا كان موقعه الاجتماعي أو السياسي، وأياً كان مستوى وعيه وثقافته. الفرق بين إرادة الحرية وإرادة السلطة أو بين الثورة السلمية والحرب، على ما بينهما من التباس وتداخل، يعزّز فرضية الانقسام الشاقولي بين مجتمعين، المجتمع الأهلي، التقليدي، ومجتمع السلطة، التقليدي المحدث، وي طرح إمكانية رؤية جديدة للثورة السلمية، ويكشف عن آليات تشكل الثورة المضادة وشروط إمكانها. ولا مراء في أن إرادة الحرية أجمت إرادة السلطة لدى المجتمعين كليهما، وإرادة السلطة، في أوضاعنا، هي إرادة الحرب، ما دامت السلطة لم تؤخذ إلا بالقوة

العسكرية، باستثناء تجربة ما بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٨.

لقد نالت سوريا استقلالها عام ١٩٤٦، وغدت «دولة» أو كياناً سياسياً، يشبه الدولة، من بعض الوجوه، قبل أن يتشكل السوريون أمة وشعباً؛ أو مجتمعاً مدنياً، يتوفر على قوة ذاتية تمكّنه من إنتاج نفسه مجتمعاً سياسياً حديثاً. فاختلط مفهوم الدولة بمفهوم السلطة أو الحكومة، ومفهوم السيادة بمفهوم السياسة، وغدت «الحكومة»، التي ورثت الإدارة الاستعمارية أو «الدولة الكولونيالية»، علماً على السيادة الوطنية، والسلطة السياسية، والإدارة المدنية، ونواة لمجتمع جديد مواز للمجتمع التقليدي (بالمفرد والجمع). آية ذلك أن الناس كانوا يسمّون من يعمل في أي دائرة أو مؤسسة من دوائر «الدولة» الناشئة ومؤسساتها «ابن حكومة»، وهو تعبير عن مكانة مرموقة يتبوّؤها من واثاها الحظ بعضوية هذا المجتمع الناشئ والمحظوظ، ولو كان شاباً فقيراً غزراً سيق إلى الخدمة الإلزامية في الجيش، وتطوّع في صفوفه، أو في قوى الأمن الداخلي، أو موظفاً في أحد الدواوين.

هذه المكانة، التي تملأ صاحبها بشعور من الزهو بالنفس، وتمنحه قوة ونفوذاً تتناسبان وموقعه في المجتمع الجديد، تجاوز، ولو عن بعد، مكانة الوجيه التقليدي، وتطاوَلها. فأضحى الوجيه التقليدي مضطراً أن يعزّز وجهته ونفوذه بعلاقة ما بأحد أجهزة السلطة الحكومية أو أشخاصها، بدءاً من رئيس مخفر أو مدير ناحية أو منطقة أو محافظ أو وزير أو ضابط في الجيش أو المخابرات.. وكان المعلم والمدرس وأستاذ الجامعة يمثّل الوجه الثقافي لابن الحكومة، الذي سينافس الشيخ أو رجل الدين، مثلما سينافس المثقّف والفقير، ويتبادلان الأدوار. وكان العامة يطلقون على المعلم اسم «الخطيب» أو «الشيخ» أو «الملا»، إشارة إلى أن العلم والتعليم كانا مقصورين على المؤسسة الدينية، وأن للقرءاء والكتابة بُعداً سحرياً ومقدساً في «مجتمعات الكتاب» حسب تعبير محمد أركون.

وكان لانضواء الأفراد في المؤسسات والوظائف الحكومية عدة معانٍ من أبرزها:

١- الانتقال من الوسط التقليدي أو البيئة التقليدية الراكدة المحكومة بالعرف والعادة إلى بيئة جديدة، تنظمها قوانين وضعية وثقافة قانونية وخبرة إدارية، وانتقال الريفيين من هؤلاء إلى الحواضر الزراعية والمدن.

٢- حيازة كل واحد من هؤلاء سلطة مادية ومعنوية تتناسب وموقعه في المؤسسة أو الإدارة المدنية أو العسكرية أو الأمنية.

٣- تغيير نمط الحياة وتحسّن سويتها.

٤- نشوء علاقات داخلية جديدة، أفقية وعمودية، ستشكل مرور الوقت قوام المجتمع الجديد ومؤسساته، وتحدّد علاقته بالمجتمع التقليدي.

٥- الراحة التي توفرها الأعمال المكتبية، وتقلقها إرادة السلطة وهواجس الارتقاء، باستثناء المؤسسات العسكرية والأمنية، اللتين تعملان على تحفيز إرادة القوة وتوجيهها.

٦- الامتثال لمنطق التسلسل الوظيفي والتراتب الإداري، المقرون بالطموح. ويمكن القول إن إرادة السلطة وإرادة القوة خاصيتان أساسيتان للمجتمع الجديد، تتكاملان وتتبادلان المواقع، وتتغلبان على إرادة الحرية، وسيكون لآتحداهما أثر عميق في تحديد معنى السياسة ومعنى السلطة وإستراتيجياتها وآليات عملها، وقد يفسّر الانقسام الحاصل اليوم.

من طبيعة السلطة أنها تميل دوماً إلى التوسع والشمول والسيطرة على الفضاء الاجتماعي برمّته، إذا لم تواجه مقاومة من المجتمع المدني، الذي يميل بطبيعته إلى الحرية والاستقلال، ويتحلّى أفرادها بالشعور بالمسؤولية الملازمة للحرية. أمّا في البلدان المتأخرة والتي عاشت تجربة الاستعمار الحديث و«تحرّرت» من سيطرته المباشرة، فإن توسّع السلطة لا يواجه مقاومة تذكر، إمّا بسبب الاستجابة السلبية لخطابها «الوطني» و«التحرري»، وإمّا بسبب الطموح إلى الارتقاء الاجتماعي، من طريق الالتحاق بها والاندماج في عالمها، وإمّا بسبب العزوف



عدسة: ديار معو / راس العين



عدسة: محمود الحاجي عثمان / ريف إدلب الشمالي



عدسة: روشن إبراهيم - سوق مدحت باشا دمشق



عدسة: هشام حاج بكري - ريف اللاذقية

واقع منظمات حقوق الإنسان في سوريا وصفات الناشط الحقوقي

عاصم الزعبي

إضافة إلى معوقات مؤسسية واقتصادية تتمثل في النقص في الموارد البشرية والمالية. يُضاف إلى ذلك التحديات التي فرضتها المتغيرات الكثيرة في سوريا، وبشكل خاص بعد دخول العديد من الفصائل الدخيلة على الثورة السورية، والمليشيات العابرة للحدود المساندة لنظام الأسد، وتنامي الأعمال الإرهابية نتيجة ذلك، مما أدى لتعدد الجهات التي تقوم بارتكاب الانتهاكات، مما استدعى توسيع نطاق العمل واعتماد آليات جديدة في العمل الحقوقي التوثيقي، للتوفيق بين توثيق الانتهاكات التي يرتكبها النظام وحلها الروس والإيرانيون والمليشيات، وفصائل المعارضة المسلحة والتنظيمات الإسلامية والقومية من جهة أخرى.

كذلك تعدّ المحاكم الاستثنائية في سوريا وبشكل خاص المحكمة الميدانية وآلاف الأشخاص التي قامت بمحاكمتهم وأعدم الكثير منهم، من هذه التحديات، لأن هذه المحاكم تشكل من الناحية القانونية خروجاً على مبدأ التقاضي أمام القضاء

اعتمادها على ناشطين على جهل كبير بماهية العمل الحقوقي وأساسه، مما تسبب بعدم مطابقة عملها في الكثير من الأوقات للمعايير الدولية، وذلك يتسبب بالضعف الكبير للتقارير الحقوقية المقدمة للمنظمات الدولية ذات الصلة.

كما رافق نشوء هذه المنظمات جدل حول مفهوم المجتمع المدني، والتي تشكل هذه المنظمات جزءاً منه، نتيجة العديد من الإشكاليات الناتجة عن قيود سياسية أو تشريعية وأمنية خصوصاً أن غالبية هذه المنظمات مسجلة في دول مختلفة أو غير مسجلة، وبالتالي تخضع لتشريعات وقوانين الدول المسجلة فيها.

مختلف هذه الأسباب أثرت بشكل سلبي على عمل هذه المنظمات في نواحي عديدة جعل من عمل قسم كبير منها لا يتطابق إلى حد ما مع المعايير الدولية للعمل في مجال حقوق الإنسان. التحديات التي تواجه عمل منظمات حقوق الإنسان

تعاني المنظمات الحقوقية السورية من بعض التحديات والعقبات في عملها، منها قانونية وسياسية وأمنية في البلدان التي تعمل فيها،

نشأت غالبية المنظمات الحقوقية في سوريا بعد اندلاع الثورة السورية في العام ٢٠١١، نتيجة اليقين من القائمين عليها بضرورة العمل على توثيق الانتهاكات التي بدأت منذ اليوم الأول بحق الشعب السوري على يد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، ووجوب جمع الأدلة المتعلقة فيها لتكون هناك ملفات قضائية جاهزة لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

المنظمات الحقوقية تعريفاً: هي المنظمات المسجلة أو غير المسجلة، والتي تعلن أنها مهتمة بالشأن الحقوقي والدفاع عن حقوق الإنسان، ويكون الحدث الحقوقي بشكل عام موضع اهتمامها.

ولكن رغم نشوء العديد من المنظمات الحقوقية في سوريا، فإن القليل منها تعتمد القانون الدولي الإنساني، مرجعاً رئيسياً لها بشكل دقيق، وتقوم بعملها بشكل موضوعي وحيادي.

أسباب عديدة تقف وراء ذلك، فمفهوم حقوق الإنسان في سوريا كان من المحرمات في ظل استبداد النظام، وبعد الثورة تم إنشاء هذه المنظمات دون وجود الخبرة المطلوبة لنجاحها، ودون تلقي تدريبات لقسم كبير من كوادرها، من قبل منظمات دولية ذات خبرة، إضافة إلى

العادي أو الطبيعي، إضافة إلى العديد من أماط الانتهاكات التي بات رصدها وتوثيقها يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين.

الناشط الحقوقي، وصفاته

الناشط الحقوقي: كل شخص يعمل في مجال حقوق الإنسان، مدافعاً عن جميع الناس مهما كانت انتماءاتهم، العرقية، الدينية، الجنسية، المذهبية، والسياسية، ويتمتع بالقدرة والكفاءة المهنية والقانونية التي تجعله قادراً على التعامل مع القضايا التي تدور حول انتهاكات حقوق الإنسان من رصد وتوثيق وإجراء مقابلات وتكييف للوقائع من الناحية القانونية.

فلا بد أن يكون الناشط الحقوقي على معرفة جيدة بالمعايير القانونية التي تنتهجها الأمم المتحدة في حقوق الإنسان، والالتزام بها، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان، وصكوك حقوق الإنسان، إضافة إلى الدساتير الوطنية وقوانين العقوبات وأصول المحاكمات، حتى يتمكن من الموازنة خلال عملية الرصد الحقوقي بين ما هو وطني وما هو دولي في القضايا الحقوقية التي يعمل بها.

ونتائج سلبية على الناشط والضحية وعلى مصداقية الناشط أيضاً.

٧- اتخاذ تدابير أمنية مناسبة من قبل الناشط خلال عمله من أجل حماية نفسه.

٨- الدقة: وهي صفة لا بد من توافرها في الناشط خلال جمع المعلومات واعتمادها من خلال الدقة في البحث وتوجيه الأسئلة للضحايا والشهود.

٩- عدم التحيز، والموضوعية: وتعد من الصفات الأساسية التي تؤثر على الصدقية والتعبير عن مدى التزام الناشط بالمعايير الحقوقية الدولية للعمل الحقوقي.

١٠- احترام المجتمع المحلي الذي يمارس فيه الناشط عمله، فيما يتعلّق بالعادات والتقاليد واحترام كل المعتقدات الدينية والاجتماعية.

رغم حداثة المنظمات الحقوقية السورية، أثبتت في قسم منها قدرتها على العمل الحقوقي، رغم الأخطاء والعقبات والتحديات، كما برز العديد من الناشطين الحقوقيين، الذين تمكنوا من إيصال ما يجري في سوريا من انتهاكات إلى المجتمع الدولي، ولكن لا بد من التشجيع على التفاعل بين المنظمات الحقوقية وبقية منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز القدرات والخبرات بشكل متبادل فيما بينها، لأهمية ذلك في تطوير آليات عمل جديدة وموثوقة لحماية حقوق الإنسان في ظل أوضاع متغيرة تفرض العديد من التحديات الآنية والمستقبلية للعمل الحقوقي.

إضافة إلى أنه لا بد من عدم الاقتصار على جميع المعلومات فقط، بل لا بد من العمل على تحديد المشاكل وتشخيص أسبابها من قبل الناشط الحقوقي، واقتراح الحلول الممكنة. لذلك لا بد من أن يتمتع الناشط الحقوقي بصفات ومبادئ للنجاح في هذا العمل من أهمها:

١- اعتبار الرصد والتوثيق وسيلة يؤمن بها الناشط الحقوقي لتحسين حماية حقوق الإنسان.

٢- التأكد من عدم التسبب بالضرر للغير خلال العمل.

٣- المعرفة بالمعايير الخاصة بعمليات الرصد والتوثيق من خلال الورشات التي تعقد من أجل ذلك، إضافة إلى الاطلاع على الأبحاث المتصلة بذلك.

٤- لا بد للناشط الحقوقي من التحلي بالصبر خلال عمليات الرصد والتوثيق.

٥- المصداقية: وهذه الصفة حاسمة في نجاح الناشط في عمله التوثيقي، فيجب عليه عدم تقديم وعود من غير المرجح أنه لن يستطيع الوفاء بها، والتعامل مع الضحايا وزملائه وبقية المنظمات بشكل صريح معتمداً على الشفافية والصدق.

٦- السرية: فاحترام السرية بالنسبة للمعلومات أمر أساسي في العمل الحقوقي، وأي خرق للسرية من الممكن أن يسبب عواقب وخيمة

أغاني المظاهرات في سوريا وعي بالحياة أم جزء من مشكلة الثورة؟

سامر قطريب

بين برقواوي وكيلة.....

لم تحمل الأغنية الثورية هموم الشارع وأوجاع طبقة اجتماعية واسعة من المهتمّين والمظلومين اجتماعياً، إضافة للسياسة الأمنية التي سيّر بها النظام الحركة الثقافية والسياسية في سوريا.

كل ذلك لم يُلغ تحليلاً لبيئة الحراك الثوري من قبل بعض الباحثين والمفكرين اليساريين وإرجاعها للعامل الاقتصادي وسياسة التفقير التي انتهجها النظام، تحوّل مقلوب يبدأ بالسياسي ويستمرّ في الاقتصادي، لإسقاط بنية معقّدة قام النظام على أساسها.

يرى الباحث والمفكر اليساري سلامة كيلة في حديث خاص لمجلة «صُور»، أن من صاغ أغاني المظاهرات والشعارات هم من الفئة المتوسطة، متأثرة بالجوّ الذي ساد بعد ربيع دمشق سنة ٢٠٠٠، وبالتواصل «العالمي» عبر شبكة الإنترنت والفضائيات، وباتت هذه الفئة معنية بأن يكون لها رأي ودور في الشأن العام، لهذا تأثرت مباشرة بخطاب المعارضة الذي ركز على الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية وتحقيق الحرّية. ويضيف «كيلة» إن هؤلاء هم من كان المتصدّر للحراك منذ اللحظة الأولى، قبل انخراط الفئات الشعبية المفقرّة، لكنها رغم ذلك لم تستطع صياغة مطالبها في شعار أو أغنية، لأنها غير قادرة على ذلك.

تحكّمت الفئات الوسطى كما يقول «كيلة»؛ بتحديد المطالب التي انحصرت في الحرّية والكرامة. وهي التي أثّرت بمن كان قادراً على الغناء، وبالتالي ركّزوا على نقد الاستبداد والحديث عن الحرّية. وكان ذلك جزءاً من «مشكلة الثورة» منذ البدء، رغم أن الكتلة الأساسية التي انخرطت في الثورة هم المفقرون، والذين عبّروا عن مطالبهم فقط حين سُئلوا من قبل لجان السلطة، ويتابع قائلاً: «هنا كانت القدرة على صياغة الشعارات، والوصول إلى الإعلام أساسية في فرض شعارات معينة على الثورة، بينما فشل المفقرون وفشل اليسار في صياغة شعارات تعبّر عن مطالبهم، من خلال كتابة أغانٍ تخصّ هذه المطالب وتفضح الوضع المعيشي السيئ الذي كانوا يعيشونه».

أغاني الثورة و«كاريزما» المعارضة المفقودة

لم تكن الثورة حركة عفوية بناء على التحليل السابق وعلى معطيات بنية المجتمع السوري، فهي إما أن تتحرك بدفع من الحركة العقلية «الفكرية» أو بدفع من الطبقات الاجتماعية المحرومة، ومن المفترض أن تنتج الحركتان شخصيات قيادية، تبنى على ما تقدّم من عوامل للثورة، على مستوى المطالب وتأييدها بعيداً عن المصطلحات العامة التي انحصرت في الاستبداد والحرّية، وعلى مستوى أغنية الثورة التي أصبح بعض من ألقانها وإيقاعاتها، جزءاً من أغاني مؤيدي النظام.

ظهرت في مدن سورّية شخصيات شعبية عدّة، لاقت قبولاً من المفكرين والمشاركين في المظاهرات. حملت هذه الشخصيات التي تمّعت بكاريزما، لم تكن موجودة عند المعارضة السياسية على اختلافها، مثال ذلك «عبد الباسط الساروت» الذي كان حارساً لمرمى فريق «الكرامة» الرياضي، وتحوّل وما زال إلى رمز من رموز الثورة تحت لقب «حارس الثورة»، رغم انجراره في مرحلة لاحقة إلى العسكرة وحمل

السلاح، دون نسيان «قاشوش حماة» الذي نسج الشارع حول موته روايات عدّة.

روح الشعب السوريّ تغني

تأخذ الفلسفة في رؤيتها «للضرورة» المنتجة لأغاني المظاهرات منحىً مختلفاً عن التوصيف الاقتصادي الاجتماعي لبنية المجتمع السوري، وهنا يتحدّث الفيلسوف أحمد برقواوي عن روح الشعب السوري؛ باعتبارها شكلاً من أشكال وعيه بالحياة، وجملة القيم التي تحرك سلوكه. يقول برقواوي: إن روح السوريّ تبرز في طقوس تمرّده الشعبي، طقوس يختلط فيها الأمل بالفرح وبالأمم والكبرياء، والدارس لهذه الطقوس يكتشف حقيقة وعي السوري بالحياة، في الوقت الذي أوقف الحاكم وحلفاؤه قصف المدن والقرى، وبشكل غير كامل، استعاد روحه التي انتفضت في عام ٢٠١١.

ويضيف البرقاوي أن السوريين يخرجون إلى الساحة أو الشارع للتمرّد كأبي شعب آخر، لكنهم سرعان ما يرسمون صورة جديدة للروح المتمرّد، ويصوغون أولاً الأغنية، سواء كان لها مؤلف أو لم يكن، تنطوي على كل عناصرها الجمالية، الكلمة، اللحن، الصوت.

الكلمات ذات البعد السياسي تلبس لبوساً بسيطاً من اللغة الحميمة. ويخترع اللازمة «سوريا بدها حرية». لم يكن القاشوش حالة فريدة يقول برقواوي، بل لكل قرية ومدينة قاشوشها، لم ينتظر



الشعب شاعراً كي يصوغ له القصيدة، بل صاغ هو الكلمات بكل عفوية وصدق ودون تكلف.

ويتابع في شرح العلاقة بين الأغنية والواقع الاجتماعي قائلاً: «السوري حين يحصد يغني، وحين يحرق ويعمل يغني، ويغني أثناء تشييع شهدائه، ويستعير «سكابا» من التراث الشعبي، هذا المقام الحزين ويغنيه بالكلام الجديد «سكابا يا دموع العين سكابا عل شهدا سوريا وشبابا»، لم يشر إليه أحد أن يستعير مقام «الصبا» أكثر مقامات الموسيقى العربية حزناً بل عاد إلى وجدانه.

يعبر السوري في طقوسه هذه كما يرى برقواوي عن فلسفته في الحياة، والتي تقوم على حبّ الحياة، وقدرته على الاحتفال بها دائماً، وتظهر الحرّية التي خبأها في داخله والتي ظنّ الجلاذ أنها غادرت، منتقماً بحسه الجمالي وسموه الأخلاقي من الأصفاد التي كبّلت أياديه زمناً طويلاً، لينتقم من المسيرة والهمروجة واللافتة الميتة».

مع تطوّر الصراع السوري وأدواته، وظهرت الحركات الإسلامية الساعية إلى السلطة، أطرّت هذه الحركات ذات النفوذ العسكري أهدافها، في شعارات وأغان حملت مشروعها الإسلامي معبرة عن توجهاتها الأيديولوجية، ومع انهيار الوضع الاقتصادي في سوريا ونجاح سياسة الحصار والتجوع، وتوق روح الشعب إلى الحياة، يغدو الجوع حاملاً منتظراً للثورة على أطراف الصراع، لو كان ذلك في أغنية.



المحكمة الجنائية الدولية، إذ قالت الدول الغربية: إن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر هو جريمة إنسانية. أما منظمة الصحة العالمية فقد عرّفته على أنه المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية.

تعريف المصطلح وترجمته، إلى أن توصلت النقاشات إلى نتيجة عدم التعريف أو الترجمة، لكن حركات التحرر النسوية أخذت تحث في مؤتمراتها ومنتدياتها المناهضة للعنف ضد المرأة، على إعادة ظهور المصطلح وتعريفه والعمل به، فعاد ليظهر الجندر في مؤتمر روما المنعقد عام ١٩٩٨ حول إنشاء

أي قدر من الذاتية والخصوصية وأي حق في امتلاك ذاتها، وتوجيه حياتها الوجهة التي تريد. فنظرة المجتمع إلى المرأة ما زالت نظرة دونية لا ترى فيها سوى تابعة للرجل، وكائن غير مستقل بذاته، أي إنها موضوع لسلطة الرجل ورغبته وليست ذاتاً، حسب رأي جاد الكريم الجباعي في كتابه «فخ المساواة».

وقد اعتبر ابن رشد (١١٢٦ - ١١٩٨) وضع المرأة في أي مجتمع معياراً لقوة المجتمع أو ضعفه. وأن المرأة والرجل يشتركان في النوع والطبع والكفاءات الذهنية والعملية، وإن اختلفت عنه في بعض الخصائص والوظائف.. وعزا حالة التردّي التي كانت تعيشها النساء في المجتمعات العربية المسلمة آنذاك إلى «تصورات خاطئة موروثية من ثقافة قبلية أبوية تحرم المرأة من اكتساب الفضائل والمهارات بالتعلم الجاد والعمل الخلاق. وخلص إلى أن تغيير هذه الوضعية البائسة يقتضي تغيير تلك التصورات الخاطئة والتمييز ضد المرأة، والتي لا بد أن تورث المجتمع كله ضعفاً مادياً ومعنوياً، نظراً لكون النساء يشكلن أغلبية المجتمع». كان رأي ابن رشد هذا قبل عشرات القرون، هو توزيع الأدوار والإمكانيات بين الرجل والمرأة بالتساوي، ويمكن أن نذهب به إلى تأسيس اللبنة الأولى في مصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي الذي هو موضوع بحثنا هذا.

دخل مفهوم الجندر إلى المؤتمرات والمواثيق الدولية في ثمانينات القرن الماضي، في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤ ثم في وثيقة بكين التي تُعرف باتفاقية سيداو عام ١٩٩٥، وقد تكررت كلمة الجندر آنذاك ٢٣٣ مرة، فحصلت خلافاً ونقاشات كثيرة حول



دور المرأة في بناء السلام

أنجيل الشاعر

الجندر (Gender) مفهوم حديث، أو مصطلح حديث، شاع في الأدبيات النسوية أواخر القرن العشرين، وتلقفته الحركة النسوية العربية، ويعني النوع الاجتماعي، مقابل النوع البيولوجي. إذ المجتمع هو الذي يجعل من الذكر رجلاً ومن الأنثى امرأة، ويحدّد، عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية، دور كل منهما ووظيفته ومكانته، وفقاً للحضارة التي ينتمي إليها والثقافة السائدة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم يدلّ على الفروق الاجتماعية التي يفترضها المجتمع المعني بين النساء والرجال، لا على الفروق البيولوجية أو الجنسية. وتعزّز الثقافة التقليدية هذه الفروق الاجتماعية بالفروق المورفولوجية (الفروق في الشكل) بين المرأة والرجل، لتبرير التمييز الجنسي، الذي لا يختلف عن التمييز العرقي أو الإثني أو القومي أو الديني - المذهبي أو الطائفي.

«الحريم»، وشكلها طول المداومة على هذه الحال عشرات القرون، كما أرادها الموروث، وكما يريدنا المجتمع الذكوري: قاصرة وضعيفة وعالة على الرجل وناقصة عقل ودين وغير مسؤولة إلا عما أوكلته إليها الطبيعة من إنجاب وإرضاع، وما أوكله إليها المجتمع من أعباء منزلية وتدير شؤون الأسرة.

ونظراً لتكريس الثقافة التقليدية في مجتمعاتنا، فقد تصالحت المرأة مع اضطهادها وتماهت بمن يضطهدها، وقد جعلها ذلك تنتكر لأنوثتها، وتسترجل، أو تحاكي نموذج الرجل، «التذكير الرمزي». أثر هذه الثقافة لا يقلّ عن أثر السلطة الأبوية في عمليتي المحاكاة والتماهي... إن محاكاة نموذج الرجل، على نحو ما ترسمه كل امرأة في ذهنها، يقصر معنى المساواة على المقدرّة، أي على «التساوي»، بل التكافؤ، في القدرات العضلية والذهنية، ولا يتعدّها إلى التساوي في الفرادة الوجودية والكرامة الإنسانية والمكانة الاجتماعية والأهلية القانونية. الأنوثة ليست ميزة للمرأة بعد، مثلما الذكورة ميزة للرجل، ولا تمنحها

تسعى الحركات النسوية وأنصار المساواة ونصيراتها إلى إحلال مفهوم الجندر الإنساني، محلّ الجندر الاجتماعي، على اعتبار المرأة، مثل الرجل، نموذجاً كاملاً للإنسان، لا للإنسان الكامل المحجوز للرجل (على اعتبار المرأة ناقصة عقل ودين). الرجل والمرأة كل منهما فرد من أفراد المجتمع، وهما الأنثى والذكر من ناحية التعريف الجنسي لهما حسب المصطلح الإنكليزي sex، أي الصفات البيولوجية والفيزيولوجية، مع العلم بأن كل ذكر يتّصف بخصائص أنثوية طبيعية، وكل أنثى تتّصف بخصائص ذكورية طبيعية، ولعلّ أول ما يتبادر إلى الذهن سؤال ذو أهمية، هل كل أنثى هي امرأة؟ وهل كل ذكر هو رجل؟

من المحتمل أن يكون الجواب نعم لدى السواد الأعظم من أفراد المجتمعات المأزومة، لكنّ السؤال الأهمّ الذي يجب أن يطرح: من جعل من الذكر رجلاً ومن الأنثى امرأة؟ كلمة أنثى لا تعني امرأة، وكلمة ذكر لا تعني رجلاً، لأن الأنوثة والذكورة تحديداً بيولوجيان تشترك بهما الكائنات الإنسانية مع غيرها من الكائنات الحيّة. لقد حجب الموروث الاجتماعي والثقافي والديني المرأة في جناح

على هذه الخلفية جاء القرار ١٣٢٥، الذي اتّخذه مجلس الأمن، في جلسته ٤٢١٣، التي عُقدت في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، حول «الدور الهامّ للمرأة في منع الصراعات وحلّها وفي بناء السلام، وشدّد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلّق بمنع الصراعات وحلّها، يؤكّد أيضاً الحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها. ومما جاء فيه:

١ - يحثّ القرار الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلّها.

٢ - يشجّع الأمين العام على تنفيذ خطة عمله الإستراتيجية الداعية إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات حلّ الصراعات وإحلال السلام.

٣ - يطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور، ما يلي: (أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلّق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع.

(ب) اتّخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحليّة للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون لحلّ الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام.

(ج) اتّخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصّة ما يتعلّق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

المشاريع الصغيرة في ريف إدلب إبداعات الأهالي من أجل البقاء

هاديا المنصور

لا يحتاج إلى خبرة وإنما يحتاج إلى قوة بدنية سارعت للعمل وبأجر جيد»، استغرق العمل بالمشروع عدة أشهر وساهم في تشغيل أكثر من ١٠٠ شاب.

مشروع جمعية «الرحمة» يتبع لمنظمات مدنية، بينما هناك مشاريع فردية كمشروع أبي كسار (٤٥ عاماً) الذي يمتلك معملًا لنحت الحجارة، وباعتبار أن الطلب على الحجارة قد تراجع في الآونة الأخيرة نتيجة ظروف الحرب والنزوح، فقد استمر أبو كسار في تشغيل معمله لتزويد مشاريعه السكنية بما يلزم من مواد بناء. يقول لمجلة صور: «أمام تفاقم أزمة النازحين ونتيجة تدفق أعداد كبيرة منهم على مدينة كفرنبل، سواء من ريف حماه الشمالي أو الغربي أو ريف إدلب أو ريف حلب فقد أصبح هناك أزمة سكن مما جعلني أفكر بإنشاء مباني سكنية لتأجيرها للنازحين»، هذا المشروع بدوره ساهم في إيجاد فرص عمل لأكثر من ٨٠ عاملاً.

هيثم الفريد (٣٠ عاماً) أحد عمال المشروع يقول: «المشروع عبارة عن أربعة أبنية سكنية، كل بناء يتألف من ثلاثة طوابق وكل طابق يضم ثماني شقق»، ويضيف بأن المشروع استمر لأكثر من عام، وهو اليوم يعج بالنازحين، لافتاً إلى أن أبا كسار يتقاضى من هؤلاء النازحين أجرة رمزية على عكس غيره من تجار البيوت، ويؤكد هيثم أنهم اليوم بصدد إنشاء مباني جديدة أخرى.

تعتبر مشاريع زراعة المشاتل بأشجار التين والزيتون إحدى المشاريع الصغيرة المعتمدة في ريف إدلب أيضاً، وذلك نظراً لقلّة تكاليفها وارتفاع أسعارها، حيث تسهم هذه المشاريع بمساعدة الكثير من العائلات على تدبير أمور حياتها في ظل الحرب الدائرة في سوريا، وحول هذا الموضوع تقول أم علاء (٤٢ عاماً): «أنا أرملة ولدي ستة

رغم طبيعة عمله الشاقة في البناء يتوجّه إليه عمر (٢٦ عاماً) كل صباح بكل تفاؤل ورضا، حامداً الله أنه يحظى بعمل في هذه الظروف الصعبة التي تمثلت بغلاء المعيشة وقلّة فرص العمل.

عمر الحسين من مدينة كفرنبل، واحد من عشرات الشبان الذين وجدوا في مشروع جمعية «الرحمة» بإنشاء أبنية سكنية لإيواء النازحين في ريف إدلب فرصة عمل ساعدتهم على العيش الكريم، في وقت أجبر فيه معظم السوريين على ترك أعمالهم والهجرة، ليس بسبب القصف والحرب فقط وإنما لأنهم باتوا لا يستطيعون تأمين قوت يومهم.

يقول عمر: «أكره الهجرة ومغادرة البلد، وفي الوقت نفسه لم أئس من الحصول على فرصة عمل، إلى أن بدأ هذا المشروع السكني، وبما أن العمل في البناء



نظراً لتكريس الثقافة التقليدية في مجتمعاتنا، فقد تصالحت المرأة مع اضطهادها وتماهت بمن يضطهدها، وقد جعلها ذلك تتنكر لأنوثتها، وتسترجل، أو تحاكي نموذج الرجل

من الملاحظ أن الحركات النسوية لم تقم لإعادة خلق الأنثى على حساب الذكر، إنما سعت للمساواة بينهما في الحقوق المدنية والسياسية، والتكافؤ في عمليات الإنتاج وصنع القرار، وهذا ما يحققه الجندر الإنساني في الحياة الاجتماعية كافة، أو بالأحرى في الحياة الإنسانية، تحضرنى هنا مقولة للنسوية الأولى في العالم والمناهضة للنظام البطركي «سيمون دوبوفوار» (الإنسان لم يولد امرأة) بمعنى أن الإنسان هو أنثى وذكر، متساويان في الحقوق الإنسانية، والذي جعل من الأنثى امرأة هي موارث وتقاليد اجتماعية قاصرة.

إن ما يدعو إلى مفهوم الجندر اليوم هو ضرورة تحرير طاقات المجتمع من التبعية والتخلف، وهذا يكفل لكل فرد من أفراد المجتمع التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية، وبما أن النساء هنّ أفراد من هذا المجتمع، فيجب أن يكنّ مساويات للرجال في الحقوق وملتزمات بواجباتهنّ.

ومناسبة الاحتفاء بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا بدّ من الإشارة إلى أن مفهوم «الإنسان» في هذا الإعلان ذو إحياء ذكوري، فليس للمرأة فيه أيّ حضور، وكذلك في الدساتير الحديثة، التي تنصّ على تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، من دون أيّ إشارة إلى المواطنين. وليس هذا غريباً، لأن معظم الدول الحديثة لم تعترف بحقّ النساء في التصويت إلا بعد الحرب العالمية الثانية. (اعترفت فرنسا بحقّ المرأة في التصويت عام ١٩٤٨ مثلاً، في حين اعترفت سوريا بذلك عام ١٩٤٩) المرأة التي تنتج الحياة أولى بالدفاع عنها، ولا حياة إنسانية إلا في ظلّ الأمن والسلام.

تأخّر هذا القرار وغيره، من العهود والمواثيق والاتفاقات المتعلقة بحقوق النساء ومقتضيات العدالة الإنسانية من المساواة والحرية، نحو نصف قرن على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٠ / ١٢ / ١٩٤٨)، وأكثر من ثلاثة قرون على ولادة الدولة الحديثة، منذ صلح وستفاليا (١٦٤٨)، الدولة، التي يفترض أنها تساوي بين مواطناتها ومواطنيها في الحقوق المدنية والسياسية، لأنها تأسست على «حرية الضمير» والحياد الإيجابي إزاء العقائد الدينية، التي كرّست الانشقاق الجنسي وتفضيل الرجال على النساء. ما يعني أن المنجز الحضاري، أو المدني أو الثقافي، على الصعيد الإنساني، لا يزال متواضعاً، وسيظلّ كذلك ما دامت المجتمعات مبتورة إنسانياً، يتنكر شطرها الذكوريّ لإنسانية شطرها الأنثويّ، وجدارة الفتيات والنساء وأهليتهنّ واستحقاقهنّ حقوقاً مساوية لحقوق الفتيان والرجال. وأن مقارنة المسألة النسوية ومشاركة النساء في بناء السلام قد لا تصل إلى شيء ذي شأن إذا تجاهلت واقع الإنسان المبتور كما وصفه جاد الكريم الجباعي.

إذا نظرنا إلى مفهوم الجندر كبديل لمفهوم الجنس، نجد أنه يهدف إلى التأكيد على كل ما يقوم به الرجال والنساء، فيما عدا الوظائف الجسدية المتميزة جنسياً يمكن أن تتغير مع مرور الزمن، وتبعاً لعوامل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تلحق بمجتمعاتهم من الثروات المنتجة، والحدّ من المستوى الذي بلغه تجاوز المنطق الذكوري ضمن تلك المجتمعات.





أبيه منذ أكثر من عام، فيقول: «أحاول أن أعمل بأي عمل يُتاح لي، ومؤخراً وجدت في مشروع الغراس ضالتي، فهو عمل ليس صعباً ويعود علي بالفائدة».

لم تقف المشاريع الصغيرة في ريف إدلب عند هذا الحد، فهناك معامل المنظفات المحلية التي اعتمدها الكثيرون، أولاً لصعوبة تأمين مواد التنظيف من مناطق النظام، وثانياً لمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المواد في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ولجعلها مهنة للكثير ممن فقدوا أعمالهم. خالد القدور الذي يبلغ من العمر (٢٥ عاماً) من معرة النعمان قام بافتتاح إحدى هذه المعامل، ويشغل فيه أكثر من ٢٠ عاملاً، يقول لمجلة صور: «أقوم بجلب المواد الأولية من تركيا، وبمساعدة أحد المتخصصين بالمجال الكيميائي أصنع عدّة أنواع من الشامبو واللودالين ومساحيق الغسيل في معمل المتواضع»، ويرجع خالد نجاح مشروعه إلى جودة هذا المنتج ورغبة السكان بالاعتماد على المنتج المحلي.

“

زراعة المشاتل بأشجار التين والزيتون إحدى المشاريع الصغيرة المعتمدة في ريف إدلب أيضاً، وذلك نظراً لقلة تكاليفها وارتفاع أسعارها حيث تساهم هذه المشاريع بمساعدة الكثير من العائلات على تدبير أمور حياتها في ظل الحرب

”

حول هذا الموضوع تقول عبير (٢٣ عاماً): «أتردد على المعمل لشراء موادّ التنظيف لقربه من منزلي ولرخص ثمن بضائعه مقارنة مع الأسعار الملتهية لكل شيء حولنا». أمّا بالنسبة لعامر (٢٢ عاماً) فقد وجد في العمل بهذا المعمل فرصة مهمّة في وقت كان من الصعب على الكثيرين أن يجدوا عملاً جيداً ومريحاً وبأجر لا بأس به على حدّ تعبيره.

هناك أكثر من ٤٥ معملاً من هذا القبيل في ريف إدلب وحدها، هذه المعامل هي من تمدّ المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في الشمال السوري بالمنظفات بشكل عام، بحسب ما صرّح به أبو رائد وهو أحد مالكي هذه المعامل.

مكابس التين المجفّف هي الأخرى من المشاريع الصغيرة المنتشرة في ريف إدلب، وتعمل فيها النساء، وتحديداً الأراذل والفقيرات، إذ يتقاضين من خلالها مبلغاً يومياً يساعدهنّ على تحمّل أعباء المعيشة الصعبة، هذا المشروع يتحدث عنه أبو فارس (٥٠ عاماً) من قرية بليون، إحدى قرى جبل الزاوية، وهو أحد تجّار التين ومالك لأحد هذه المكابس، يقول: «نظراً

لارتفاع أسعار التين المجفّف الذي أقوم بتصديره إلى مصر، ولأن مناطقنا تشتهر بأشجار التين ومواسم التين العامرة في كل عام، فأنا أعمل في هذا المجال منذ زمن». ويشرح كيفية العمل بهذا المشروع: في البداية يقوم بشراء التين المجفّف من الأهالي أصحاب التين بشكل مباشر، ثم يقوم بوضعه في مستودعاته حيث تقوم النسوة اللواتي يعملن في معمله بتنقية التين وفرز النوع الأبيض عن الأسود، الكبير عن الصغير، ثم يبدآن بكبسها بمكابس صغيرة مخصّصة، وبعضهن يضممنّه في قلائد، هذا المعمل يساهم بتشغيل أكثر من ٤٠ امرأة، يعملن بهذا المجال طيلة العام.

أم محمد (٤٨ عاماً) أرملة ولديها خمسة أولاد تعمل في هذا المجال منذ أكثر من عامين تقول: «صحيح أن عملي متعب نوعاً ما إلا أنه يبقى جيداً لأنه يجعلني أعيش بكرامة مع أبنائي، فأنا لم أعتد طلب المساعدة من أحد، أحبّ أن أعتد على نفسي وأحمد الله دائماً على عملي هذا». مشيرة إلى وضع جارتها، وهي زوجة معتقل ولديها أولاد ووضعتها صعب، إذ لم تحظ حتى الآن بعمل ما، وتعيش على الصدقات.

هذه المشاريع وغيرها هي من تساعد أهالي ريف إدلب على العيش والاستمرار رغم كل ما تشهده البلاد من قصف وتشريد وفقر وغلاء.

النظام يدير اقتصاد التهريب

نضال يوسف

- حزب الله وإيران وتركيا وتجار لبنانيون أكبر المستفيدين
- وزراء النظام: نعرف المهربين ومن يحميهم بالأسماء
- الدواء والشمع والليدات والدخان والمواد الغذائية تتصدر المهربات
- مياه فرنسية وفياغرا وعطورات فاخرة تغزو أسواق دمشق

مقدمة

سوريا تنّ من نيران الحرب الطاحنة، وبالتوازي أسواقها مفتوحة أمام التهريب. وكما تدخل الفياغرا تهريباً، وتحجز لنفسها مكاناً في السوق السورية، هناك أيضاً الدواء والمواد الغذائية وكل أنواع المشروبات والألبسة. هي تناقضات الحرب، واحتياجاتها بالوقت عينه. كيف يمكن الاقتناع بقوة الدولة التي حتى الإسمت يدخل إليها تهريباً؟ القضية ليست كميات بسيطة من المواد الأساسية، إننا نتحدث عن اقتصاد متكامل، يستحوذ باعترافات وزراء حكومة النظام على أكثر من ثلاثة أرباع موارد الخزينة العامة، وعلى تقديرات حجمها يتجاوز سبعة مليارات دولار سنوياً، وفقاً لمعلومات حصلت عليها «صُور»، مقارنة مع حجم تهريب تصل قيمته إلى نصف الموازنة العامة للدولة قبيل ٢٠١١.



شبكات التهريب

يحاول مسؤولو النظام التفاخر، والتعبير عن توافر كل السلع، بما فيها الكمالية، في الأسواق التي تقع تحت سيطرة النظام. لم تستطع الحرب منع تدفق السلع إلى الأسواق السورية، ولم تحدّ العقبات الهائلة الناتجة عن العقوبات الاقتصادية، وتدنيّ الدخول، واستمرار الحرب الطاحنة، من توافر الفياغرا، والموز، والمياه الفرنسية. فضلاً عن الجبنة القادمة من باريس وعطوراتها المميّزة التي اعتادت شريحة من السوريين عليها، والألبسة الفاخرة التي وصلت أسعارها إلى أرقام قياسية، إلى جانب ثلاثة أرباع السوريين فقراء، ويهدّدهم الجوع. هذه الوفرة التي يتكئ إليها وزراء النظام، سببها الرئيس هو التهريب، الذي تقوده شبكات و(كارتالات) متشابكة، تجمعها شهوة المال، وتنظّم عملها مافيوياً.

اعترافات وزير النظام

كشف وزير التجارة الداخلية في حكومة النظام عبدالله الغري، في اجتماع رسمي قبل فترة، معلومة لا يحبذ مسؤولو النظام إطلاقها علانية. قال الغري: "رأيت بأّم عيني المهربين، وهم معروفون بالنسبة لنا". هذا الكلام الذي يعلمه كل مسؤولي النظام، يحاولون التبرؤ منه، ولا يفضلون الحكي فيه أمام الإعلام. لكن الغري القادم من مؤسسة تستمد قوتها السلطوية الضاغطة على رقاب الناس. لم يلتفت إلى عبارات التحذير، ونظرات العتب التي رمقه بها رئيس حكومة النظام عماد خميس، لكنه في وقت لاحق حاول التخفيف من حدّة نقده، الذي وجّهه للجمارك، المتواطئة، مع المهربين، والشريكة معهم في هذا العمل.

العريضة الاقتصادية

أما وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة النظام أديب ميّالة، عراب شرعنة التهريب، فإنه يعبر عن دهشته الكاذبة لوجود كل السلع في الأسواق المحلية، ولفّت مستغرباً: "حتى السوشي موجودة، في المولات". وعرض ميّالة في اجتماع حكومي مقاطع فيديو تضمّنت سلعاً كمالية ممنوعة من الاستيراد، معروضة في (مولات) دمشق. ممّا شجع وزير التنمية الإدارية والمرشّح الرئاسي السابق حسّان النوري إلى الدعوة لضرب "كبار المهربين والفاستدين". فردّ خميس عليه بلهجة صارمة: "الصغار والكبار معاً". في حركة التناقضية، تعني أن

كبار المهربين لا يمكن الاقتراب منهم، لوجود دعم ضخم يسمح لهم بالعريضة الاقتصادية، ورعاية كبيرة تحيط بهم.

عقلية المافيا

هذه التشابكات تعني الشراكة الكبيرة التي تجمع الجهاز الحكومي للنظام، مع رجال التهريب، والسلطات العسكرية والأمنية التي تغض الطرف عن قدوم السلع المهزّبة، وإغراق أسواق المناطق التي يسيطر عليها النظام بشتى أنواع السلع. ويرى الخبير الاقتصادي رهنف الخالد في حديثه لـ"صُور": أن هذه الخطوات محسوبة بدقة من النظام، إنه يريد التعبير عن إمكانية استمرار الحياة الطبيعية في مناطق نفوذه، إضافة إلى إطلاقه يد طبقة جديدة من رجال الأعمال الجدد الذين يعملون بعقلية المافيا.

اقتصاد التهريب ليست كميات بسيطة من المواد الأساسية، إننا نتحدث عن اقتصاد متكامل، يستحوذ باعترافات وزراء حكومة النظام على أكثر من ثلاثة أرباع موارد الخزينة العامة، وعلى تقديرات حجمها يتجاوز سبعة مليارات دولار سنوياً

أساليب ذكية

التهريب وجه واحد للفساد المنظّم الذي تقوده، شبكات التهريب العلني، وعلى عينك يا حكومة. إلا أن التغاضي الحكومي محسوب بدقة، برأي الخالد، فتأمين السلع خلال فترة الحرب، يحتاج إلى ذكاء حكومي، أقلّه تأسيس شركات خاصة مملوكة للدولة، تقوم بالاستيراد للتهرب من العقوبات الاقتصادية المفروضة. ويضيف: هذا حلّ منطقي واقتصادي سليم، لكن النظام من الناحية الاقتصادية لم يعتدّ على العمل بهذا الأسلوب الفني والدقيق والذكي، فكان الطريق الأسلم إطلاق أيادي مجموعة من رجال الأعمال الجدد،



تاجر دمشق أن التهريب ليس مستجداً على الاقتصاد السوري، هو استمرار لحالة الفوضى الاقتصادية التي كانت سائدة، وصورة مصغرة للاحتكار، ومدى تركّز الاقتصاد بيد قلة قليلة من رجال الأعمال الذين ينتخبهم النظام ليكونوا تلك الواجهات البراقة له.

ويؤكد وزير الاقتصاد ميّالة أن التهريب يستنزف 80 بالمئة من موارد خزينة الدولة. فيما قدرت الأوساط البحثية والأكاديمية قيمة التهريب قبل 2011 بنصف قيمة موازنة الدولة. هذا الرقم الصادم، لا تملك حكومة خميس صلاحية تصحيحه، أو العمل على استرجاعه، أو حتى الاقتراب منه بشكل فعلي، ويُسمح لها فقط الدوران حوله، وتقديم الوعود لتحصيله، لبثّ رسائل باتّجاهين، الأولى للشارع بأن الحكومة وبالتالي النظام جادّ في معالجة الأخطاء، والثانية، رسالة تهديدية لكل من يعمل تحت مظلة النظام بأن أي تحرّك بلا معرفة النظام له عقاب شديد، وفقاً لرأي الباحث الخالد.

ثلاثة أرباع السوريين فقراء ويهددهم الجوع. في الوقت الذي يتفاخر وزراء النظام بتوافر كل السلع في الأسواق التي تقع تحت سيطرته وسببها الرئيس هو التهريب، الذي تقوده شبكات و(كارتالات) متشابكة، تجمعها شهوة المال، وتنظم عملها مافيوياً

الخطر الأكبر

ما يعرّي قضية التهريب في الاقتصاد السوري، خاصة في مناطق سيطرة النظام، أن وزراء حكومته يقرّون به، ويعبّرون عن معرفتهم دقائق وتفصيل مثيرة للجدل في هذا المجال. فهذا وزير المالية لدى النظام مأمون حمدان يعتبر التهريب القائم حالياً "آفة الآفات" التي تضرب الاقتصاد الوطني، ويرى فيه "الخطر الأكبر"، الذي يُخسّر الخزينة العامة "أموالاً طائلة".

الجنوبية، تأتي السلع براً من الأردن، وتدخل إلى درعا وتُدفع الأتاوات لقادة الفصائل المسيطرة على المعابر، وكذا بالنسبة لجيش النظام، وصولاً إلى دمشق. وحاول المهربون غير مرّة تغيير البوصلة بتوجّه حافلات التهريب من الحدود الأردنية إلى محافظة السويداء، إلا أن طول الطريق البرّي، لم ينفذ في تحقيق هذا الحلم، وتوفّر المزيد من المال الذي يذهب لقادة فصائل درعا المسلّحة. ويوضح: أنه جرت محاولات جادة قبيل سيطرة تنظيم (داعش) على الجزء الأكبر من البادية السورية، ليكون العراق هو المعبر الذي يتنفّس منه المهربون، لكن الانزياحات العسكرية المفاجئة، ولعبة الكرّ والفرّ القائمة منذ عامين، أغلقت هذا الباب.

ويلفت الأستاذ الجامعي إلى أنه بالتعاون مع قوى مماثلة في لبنان، تجري عمليّات إدخال الجزء الأكبر من البضائع عبر الشريط الحدودي المشترك مع لبنان لاسيما في المنطقة الواقعة غربي حمص، وتتميّز هذه المنطقة بأنها معابر مخصّصة أساساً للتهريب منذ زمن طويل، ومن خلالها يتمّ تأمين الكثير من المواد والسلع، التي تُوزّع حسب الحاجة إلى كل أنحاء البلاد كون حمص تتوسّط سوريا. وتضال دور هذا الطريق، عقب حالة الاستحواذ التي مارسها حزب الله اللبناني في سوريا، وقيامه بإدارة عمليات التهريب التي تعود عليه بالمال. أمّا في منطقة الساحل السوري فمازالت ميليشيات تجارية تتبع لآل الأسد وعدد من العائلات التي تدعمها، تقود عمليات التهريب وتستحوذ عليها، وتحتكر النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة، ولم

السؤال الذي لا بدّ من طرحه، يتعلّق بمن يحمي هؤلاء المهربين، ويسهّل عملهم، يفاجئنا حمدان بقوله: "هناك من يحمي المهربين، والأسماء معروفة بالنسبة لنا". ماذا تنتظر حكومة النظام لتستردّ هذه الأموال الضائعة التي هي حقّ الشعب؟ ولماذا لا تتحرّك لضبط ما يدخل مناطق نفوذها؟ ومادامت الخارطة واضحة أمام الحكومة فلماذا لا يتحرّك ساكن بهذا الملف الذي قيمته مئات مليارات الليرات السورية؟ يشير أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق (فضّل عدم ذكر اسمه) أن المانع الوحيد للقيام بهذا العمل هو الرغبة بعدم حرمان أزلام النظام، وعقله الاقتصادي المدبّر، من ثروات طائلة.

جغرافيا التهريب

أين هو طريق التهريب؟ مادامت حكومة النظام، تعلم أن الاقتصاد الذي تديره قائم على التهريب، ولا تريد معالجته، ولا تملك الصلاحية والإرادة للقيام بخطوة عملية واحدة لتصويب المسار الاقتصادي، تغدو الجغرافيا الاقتصادية، هي الحامل الموضوعي لتدفّق السلع والبضائع. الحدود المترامية الأطراف، والطويلة والمتشاركة مع عدد من الدول، تفتح مجالاً رحباً للمهربين، وتعود على مسيرتي وميسري هذه العملية بالفوائد. لكن مع تقسيم البلاد إلى (كانتونات) صغيرة تحت إمرة أمراء الحرب، من جنرالات النظام وقادة الفصائل المعارضة والمسلّحة، يصبح التركيز على الطرق التي تسلكها هذه البضائع من لحظة عبورها الحدود مع الدول الأخرى إلى الداخل السوري هي الطرق الأهم. ويبين الأستاذ الجامعي، أنه في المنطقة



وباتت السوق السورية منفذاً لتجار طهران، وسوفاً محتكرة لهم، عبر مطار دمشق الدولي الذي تديره أمنياً قوات الحرس الثوري.

مهزبات تركية

بالمقابل تمارس تركيا الدور ذاته في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة في شمال سوريا وشمالها الشرقي. كما وصلت الزيوت التركية المهزبة إلى وسط دمشق، وبيعت أحياناً في المؤسسات التابعة لحكومة النظام (الاستهلاكية وسندس)، وهو ما أثار سخط مؤيدي النظام. وألقت وزارة داخلية النظام، في تموز الماضي، على عصابة لتفريب الفروج المجدد التركي إلى سوريا.

وتحدثت الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار في تقرير لها، صدر مؤخراً، عن وجود بيض تركي مهزب موجود في الأسواق السورية، وفقاً لشكاوى عديدة وردتها. كما شوهدت السلع الإسرائيلية في أسواق الشام، في دلالة واضحة على أن شهوة الربح والمال، أقوى بكثير من صمود الموقف السياسي.

فالج لاتعالج

تبيع حكومة النظام الكلام لمواطنيها، حول نيتها مكافحة التهريب، وزير مالية النظام يتقدم بالمقترحات، لكن الواضح في كل ما يقال هنا، أن مسؤولي النظام يتحدثون عن ضرورة مشاركة الشعب بجهود مكافحة التهريب، وهو الخطاب المتناقض دائماً وأبداً. فالوزراء الذين تحدثوا عن معرفتهم وبالاسم لكبار المهربين، والشبكات التي يديرونها، غير قادرين على الاقتراب منها، فيرمون الكرة بملعب الناس البسطاء الذين في أفواههم الماء، وقد أعيتهم الحرب. وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي قالت: نبشّر رئيس الحكومة بأنه لا حلّ لقضايا التهريب والجمارك، إلا بتبني جدار جمركي واحد مع لبنان والدول المحيطة بسوريا. موضحة: أن الجدار الجمركي يعني وضع تعرفة جمركية وأحكاماً وأنظمة جمركية واحدة. مؤكدة أن هذا هو الشيء الوحيد الذي يمنع التهريب، وغير هيك فالج لا تعالج.

ويقترح حاكم مصرف سوريا المركزي دريد درغام أن يكون التعامل مع موضوع التهريب على أساس إستراتيجي، وليس كردات فعل، بالتنسيق مع لبنان لتطوير فكرة الاستيراد من مصدر لبناني ومنشأ غير لبناني.

لبنانيين معينين ومعروفين بولائهم للنظام السوري، مقابل تشددهم مع نظرائهم السوريين، يفيدنا أبو حيدر أن أهم السلع التي تُهرَّب من لبنان إلى سوريا حالياً هي الشمع والبطاريات والشواحن والليدات، إضافة للأدوية، وعدد كبير من السلع الغذائية والمشروبات الروحية ومشروبات الطاقة، بالمقابل يسوق المهربون القطنيات السورية في لبنان. لم يعد المازوت والطحين وغيره من المواد المدعومة تُهرَّب من سوريا إلى لبنان، بل ما يحدث هو تهريب هذه المواد بالاتجاه المعاكس، لكن مازال الدخان سيّد المهزبات وأكثرها ربحاً.

قبضة إيرانية

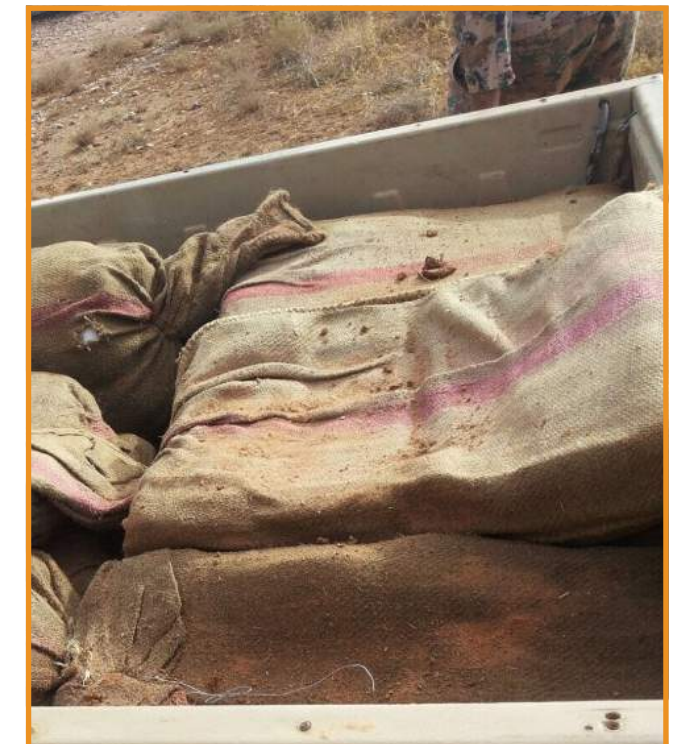
برز الدور الإيراني التجاري في سوريا، إلى جانب التدخل العسكري. إذ تقوم إيران ومن واقع دعمها للامحدود للنظام، بتأمين الكثير من السلع الأساسية، لاسيما المواد الغذائية، بقيمة لا تقل سنوياً عن 3.5 مليار دولار، وهي قيمة القرض الائتماني الإيراني لحكومة النظام، الذي يشمل تزويد سوريا بالسلع والمواد الغذائية والتموينية والمحروقات والأدوية. تدخل هذه السلع بلا قيود، وبلا رقابة، وفُتحت الأسواق المحلية التي تسيطر عليها قوات النظام، أمام كل المنتجات الإيرانية.



تستطع الحرب تغيير قواعد هذه اللعبة. فيما باتت الحدود الشمالية المفتوحة مع تركيا بوابة تدخل منها البضائع، إلى حلب وإدلب، والرقّة ودير الزور والحسكة. فيما تحيط مناطق الإدارة الذاتية للأكراد شبكة محكمة، تتحكم بتدفق السلع القادمة إليها، عبر القوى الحزبية والعسكرية الكردية التي تسيطر على كل منطقة. فيما يسيطر تنظيم (داعش) على الحركة التجارية عبر الحدود المشتركة مع العراق.

بالأتجاه المعاكس

تنشط عمليات التهريب بين المعبر الحدودي البري الوحيد المتاح للنظام رسمياً مع لبنان (جديدة يابوس / المصنع)، ويتغاضى عناصر الجمارك عن إدخال كل السلع والمواد التي يحتاجها السوريون، مقابل تلقي الرشا. وانتقل المهربون من الطرق الجبلية المعتادة للتهريب، إلى الطرق النظامية، نتيجة الحرب. لكن شطارة المهربين بدأت، وفقاً لسائق تكسي عمومي سوري يعمل على خط بيروت دمشق، يدعى أبو حيدر، تحدث لـ"صور" في تأمين احتياجات معينة لم يكن السوريون يطلبونها. وإذ يبدي أسفه لتساهل الجمارك مع مهربين



الخافي أعظم

تحاول الجمارك التابعة للنظام، ذر الرماد في العيون، وتشير إلى جهودها في مكافحة التهريب، لكنها لا تصطاد كبار المهربين، بل تبحث عن الفتات، وعن الذين لايشكلون سوى الحلقة النهائية في عمليات البيع والشراء، أي تجار المفروق. وتبين الأرقام الصادرة عن الجمارك أن إيراداتها بلغت منذ مطلع 2016 ولغاية نهاية تشرين الأول الماضي 134 مليار ليرة. وهي أرقام لا تعبر إلا عن جزء يسير من حجم الاقتصاد السوري في مرحلة الحرب، كما تعبر في الوقت ذاته، عن حالة الفوضى التي تشهدها الأسواق. هذا ما حققته الجمارك التي تغاضت عن دخول هذه المهزبات، والخافي أعظم بالتأكيد.

تحت الأنقاض

النظام يشرف على التهريب، وينظمه، له فائدة إستراتيجية من ذلك. والقوى المتحاربة في سوريا، جزء من عملها أيضاً، هو تجاري اقتصادي، يعود بالربح عليها، لتسديد رواتب مقاتليها. إنه الاقتصاد الذي يجد له مكاناً تحت الأنقاض، ومع لعلّة الرصاص، وبين الموت.

أسمح لنفسني بالثورة (عن التمرّد في عوالم جان جنيه)

حري محسن عبدالله

يقول المترجم في مقدمته «جان جنيه صرّة مشدودة لبعضها البعض إما أن تقبلها أو ترفضها بالكامل، فلا يمكن أن نجزأها أجزاءً نأخذ منها ما نريد ونترك ما لا نريد. لا، فالمسألة لا تحتل الاختيار. وما يتعلق بنا نحن العرب، أن جان جنيه قد فهمنا وأحبنا، وقف معنا في أحلك الظروف، ناصر قضايانا، يوم تخلى عنا الكثيرون». فقد كتب جان جنيه «أربع ساعات في شاتبلا» وهي عبارة عن معاشته مخيمات صبرا وشاتبلا بعد المجزرة التي حدثت هناك أثناء الاجتياح الاسرائيلي لبيروت في ثمانينات القرن الماضي. وكتب «الأسير العاشق» وهي عبارة عن رواية مذكرات عن تجربته في أحداث أيلول في المخيمات الفلسطينية في الأردن في عام ١٩٧٠.

يقول جان جنيه في حوار مع فخته، إنه وبالصدفة أصبح كاتباً من خلال كتابة إحدى بطاقات أعياد الميلاد لصديقه الألمانية، لكن المترجم لا يرى أن الأمر على هذه الصورة ويؤكد «ليس من الممكن أن يكون المرء كاتباً بالصدفة وإنما يحتاج إلى تراكم وجدل في الذات والحس والعقل حتى يكون أديباً، ونتيجة لذلك التراكم والجدل يُنتج لنا العمل - النص، فعملية صقل الكاتب للوصول إلى النجاح لابد ان تمرّ بمخاضات عدة تأتي متتالية يصوغ جرّائها الكاتب وعيه، ولقد استغل جنيه ذلك التراكم والخبرة الحياتية غير العادية التي عاشها والجدل في زمن كانت تتوالد فيه الأفكار والفلسفات مدراراً، وقد خدمه الحظ أنه ولد في ذلك الزمن بينما خانته في مواقف كثيرة من الحياة، ولعل أكثر ما خدم جان جنيه وصفاه وصقله هي مرآته في «لا»ته وكان قد ما وترعرع في داخله من خلال ذلك شيطان لم يكن يريد أو يحبه، وقد كبر ذلك الشيطان من خلال تغذية الآخر له، لقد انتمى جان جنيه إلى «لا»ته حتى إننا نستطيع القول بأن جنيه هو عبارة عن رد فعل رافض لكل من ساهم في جعل ذلك الشيطان يكبر في داخله».

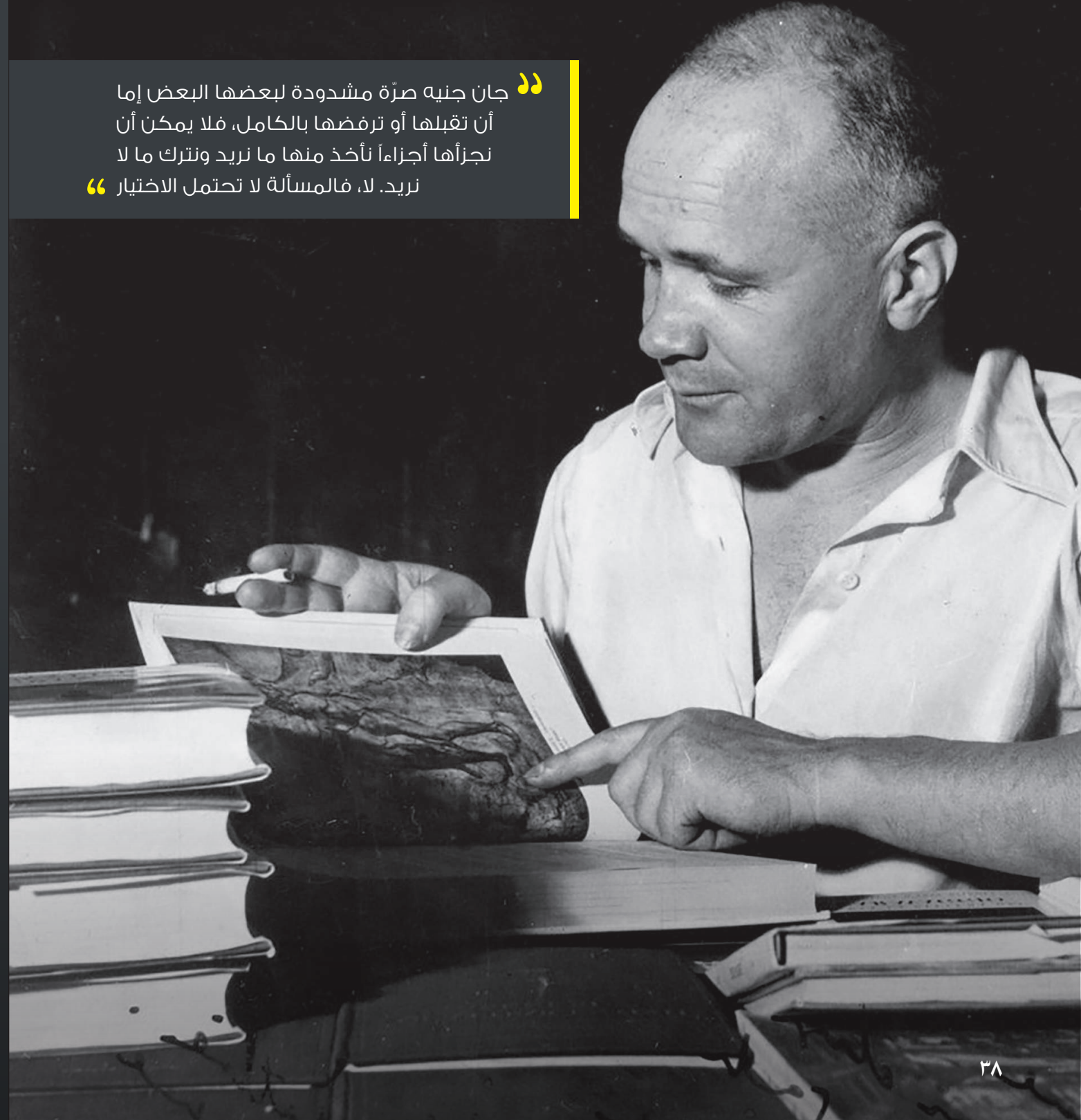
هنا نجد المترجم علي شاعر العبادي وقد تحول إلى قارئ بعين نقدية لما يترجم، فحياة جنيه القاسية المتقلبة وعلى الأخص في فترة الصبا

إنها رحلة مع عالم جان جنيه الذي سمح لنفسه بالثورة، فحمل نزق الثوار ومشابغاتهم واعتراضاتهم. ووقف إلى جانب الحق الفلسطيني وناصر قضايا الرنوج واقترب من عالمهم وكانت تربطه علاقات صداقة مع منظمة الفهود السود. وخرج على التقاليد الأوروبية والمفاهيم الجامدة وتنقل بين الخروج على القانون وحفلات البذخ النادرة التي كان يسمح بها لنفسه (حين كان يحلّ في فنادق من الدرجة الأولى). وفيما عدا ذلك، فإن حجرة الشاعر كانت صغيرة جداً وبلا أمتعة. لا تضم سوى سرير وكريسين، وطاولة للكتابة، ومنفضة دائمة الامتلاء بأعقاب سكاثر هولندية، وحقيبة صغيرة وصولجان أصبح جنيه يسير متكئاً عليه بشيء من الغنج ويتفادى المرور بالأحياء التي يعرفها به الآخرون.

جنيه الطفل الذي تخلت عنه أمه الفقيرة وغير المتزوجة وهجرته وهو في الأسبوع الثلاثين، والذي تبنته عائلة في مقاطعة «مورفان». والصبي اللص السجين في اصلاحيّة «ميترى» بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة والنصف، والمتشرد والفار من الجيش، الذي أصبح كاتباً مشهوراً ولم يتوقف عن السرقة.

هذه الرحلة يأخذنا إليها الكتاب الصادر عن دار كنعان في دمشق بعنوان (رحلة في عوالم جان جنيه) «أسمح لنفسني بالثورة». ترجمة علي شاعر العبادي عن الألمانية. والكتاب عبارة عن نص مسرحي «تحت المراقبة» وقراءة في بعض نصوص جنيه المسرحية لفيرنر كليس بالاضافة إلى حوار مع جنيه أجراه؛ هوبرت فخته وفي الختام ثمة شهادة من صاحب رواية «الخبز الحافي» الكاتب المغربي محمد شكري. يقول المترجم في مقدمته «إن الكتاب ليس دفاعاً عن جان جنيه، وإن كان دفاعاً فليس بالشيء المشين أن يدافع المرء عن كاتب إشكالي موهوب بحجم جنيه، ولكنه استعراض بسيط لما جاء به جنيه وقراءة سريعة لأفكاره، وفيما كتب بعض النقاد عنه - القسم الثاني من الكتاب - وما طرح هو من أفكار في رؤيته للمسرح - القسم الأول - وأيضاً كيفية جدله في رفض الأفكار وتقبلها كما في محاوراته مع هوبرت فخته - القسم الثالث-».

جان جنيه صرّة مشدودة لبعضها البعض إما أن تقبلها أو ترفضها بالكامل، فلا يمكن أن نجزأها أجزاءً نأخذ منها ما نريد ونترك ما لا نريد. لا، فالمسألة لا تحتل الاختيار



والشباب جعلت منه متمرداً رافضاً يلبس زي الثوار ويُعجب بما يقومون به، ويأخذ مفهوم الثورة عنده بُعداً وجودياً يؤكد به ذاته عبر لاءاته. فمفهوم الثورة عنده يقترب من مفهوم الرفض، فنستطيع تسمية ثورته بأنها رغبة في التغيير ورغبة عنيفة في الرفض، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الثورة المتعارف عليها، فثورته هي الجانب الرومانسي في الثورة، لكن الثورة كفعل كامل يحتوي على جوانب أخرى غير الرومانسية، تلك الجوانب التي لا تستطيع ثورة ما الاستغناء عنها لأنها نتائج حتمية للفعل وهي ما رفضها جنينه.



جان جنيه في شيكاغو عام ١٩٦٨

بعد الحرب العالمية الثانية، له عدة مؤلفات من روايات ودراسات أدبية. وتمنح مدينة هامبورغ منذ عام ١٩٩٥ جائزة سنوية باسمه هي: جائزة هوبرت فخته للإنجاز الأدبي. يدور الحوار بين فخته وجنيه في غرفة حجزها فخته في فندق اسكندنافية في باريس، في نهاية عام ١٩٧٦. استلم جنيه مسودة اللقاء الفرنسية عن طريق البريد وقام بتصحيحات قليلة على تلك المسودة والتي اختصرت ونشرت بعدها تحت العنوان سالف الذكر في الجريدة الأسبوعية «دي تسايث». يدور الحوار على عدة محاور من المظاهرة التي جرت ضد حكومة جيسكار ديستان، إلى علاقة جنيه بالأحزاب المشاركة فيها، والتي يؤكد جنيه إنه لا ينتمي لأي من تلك الأحزاب أو النقابات. ثم ينتقل المحاور إلى حياة جنيه الحالية من الترف عندما يؤكد في جوابه على سؤال طرحه عليه فخته وهو: هل تخشون أن العيش في مستوى معين من الترف مرتبط بنحو ما بنجاحكم العملي؟ كان الجواب هو: لا لا أظن ذلك، فلم يكن عندي بأي شكل من الأشكال إعجاب أو طمع بترف ما، فعندما سأحتاج على الأقل لقصر من قصور قصر النهضة، ودخلي لا يسمح لي بامتلاك حديقة من حدائق «آل بورجيا» عائلة اسبانية ثرية وذات نفوذ واسع من القرن الرابع عشر، امتد نفوذها آنذاك إلى دول جنوب أوروبا، وفي وضعي المخاطرة ليست كبيرة. ثم يؤكد جنيه على إن حدائق آل بورجيا هي آخر معالم ترف عصر النهضة. فبعد عصر النهضة لا يرى شيئاً يستحق النظر.

ثم يأخذنا الحوار بين الأثنين إلى مواضيع متعددة تبين مواقف جنيه منها على مدى يزيد على ستين صفحة. ثم نصل للخاتمة مع محمد شكري، بقول فيها (زرت باريس كي أقدم «الخبز الحافي» في برنامج «ابوستروفه» كان جان يسكن في شقة صغيرة من غرفة واحدة في بيكاله، وهو المعروف عنه أنه يسكن في الفنادق كبيرة أو صغيرة. عندما ذهبت لزيارته، أنا والطاهر بن جلون استقبلنا حافي القدمين وبعد أن استقبلنا بحرارة قلبية قال لي «لقد كتبتم كتاباً جميلاً جداً» كان هناك فراشاً لشخص واحد فقط، وعلى الأرض تناثرت رفوف من الكتب، هاتف، في زاوية من الغرفة هناك منضدة صغيرة، أما بجانب الفراش فوجدت منفضة سكار، ولم يكن هناك مكاناً أو مقعداً للجلوس، تتبعث رائحة بول آتية من جهة الحمام، ولأن جان كان يعاني حينها من وعكة برد، كانت النافذة مغلقة. ألقى جان بجسده على الفراش وتقاسمنا أنا وطاهر السجادة الصغيرة) ثم يذكر محمد شكري قضية موت جان جنيه ودفنه في «لاراخا» في المغرب.

توفي جان جنيه في باريس في ١٩٨٦/٤/١٥ ودفن في المغرب بعد حياة صعبة متمرداً على الجمود والمفاهيم التقليدية التي تحنط الحياة وتغلق أبواب الأمل بالتغيير.

«البحث» عن ضحايا حرب الشيشان

يوسف شيخو

مع بدء اللحظات الأولى للفيلم يعتقد المشاهد أنه أمام عمل تسجيلي؛ يبدأ بمشهد طويل يصور مجموعة من الجنود الروس يعثون بمصير أسرة شيشانية أمام منزلها في أطراف بلدة حدودية. جنود يضحكون بإطلاق الرصاص مباشرة على رأس رجل ثم زوجته، بينما يشاهد ابنهما (طفل في التاسعة من عمره) من خلال نافذة المنزل ما يحدث لوالديه. ويستمر المشهد «التسجيلي» قبل أن تتبعه مشاهد القصف الروسي للقرى الشيشانية، وما يتبعه من هدم المنازل، ومشاهد النزوح الجماعي للآلاف من السكان، والتنكيل بالنساء والأطفال.

يحمل الفيلم اسم «البحث» (The Search)، وأخرجه الفرنسي ميشال هازانافيسيوس عام ٢٠١٤، وهو عنوان الفيلم الأمريكي (The Search) عام ١٩٤٨، أخرجه فريد زينمان الذي ترك استوديوهات هوليوود آنذاك؛ ليصور خراب



الحرب العالمية الثانية في ألمانيا. ويسرد فيلم «البحث» الأصلي قصة جندي أمريكي تعلق بطفل تشيكي هرب من مركز الأطفال الضائعين، وحاول تربيته عند عودته للولايات المتحدة. وتزامنا مع هذه القصة، صور زينمان بحث أمه المهووس عن ابنها بعد أن فصلت عنه في المخيمات النازية.

يذهب البعض إلى تصوير عمل هازانافيسيوس، وهو من أصل ليتواني، على أنه طبعة جديدة من فيلم زينمان. ويتناول المخرج الفرنسي تصوير الحرب الثانية في الشيشان بين الجيش الروسي و«انفصاليين» عام ١٩٩٩. ويحملنا هازانافيسيوس عبر جحيم الحرب من خلال قصة طفل شيشاني يدعى «حاجي»، يُقتل والداه أمام عينيه على يد جنود روس، فيهرب بعد أن ترك أخاه الرضيع أمام أحد البيوت في الطريق. الطفل اليتيم الهارب من الحرب، يتوه كمشرد بعد أن يرفض الإقامة في مخيم للصليب الأحمر، حيث يرهبه الحرس وصورة السلاح بيدهم، يفرغه منظر أي جندي، يفضل أن يكون أحرساً. وفي حين تجد أختهما «ريسا» الرضيع بعد بحث طويل، يلتقي «حاجي» لـ(كارول)، وهي مسؤولة في منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان. وتتشأ علاقة مؤثرة بين الطفل الخائف، والذي عزف عن الكلام، وبين الحقوقية الشابة التي تستضيفه في منزلها.

وفي حين تبحث (ريسا) عن أخيها (حاجي)، يتابع الفيلم سرد قصة الجندي الروسي الذي يصور في أول الفيلم مشهد مقتل والدي «حاجي» على يد زملائه الجنود.

يسرد سيناريو الفيلم قصة (كوليا) وهو فتى روسي تضبطه الشرطة وفي حوزته قطعة من المخدرات فيصبح عليه أن يختار بين السجن أو الالتحاق بالجيش، فيختار الجيش لكي يتجنب السجن، لكنه ينفذ إلى الجحيم بعينه. في الجيش يتعرض كوليا لكل أنواع التنكيل والإهانة والاذلال، وتتم إعادة تشكيله بحيث يرضخ لما يطلبونه منه دون اي محاولة للتفكير أو ل طرح التساؤلات، ثم يرسلونه إلى جبهة الحرب في الشيشان حيث يتعرض هناك لمزيد من العنف من قبل قادته، وهم يلقونونه أن كل سكان الشيشان إرهابيين ويستحقون الإبادة.

يقتل (كوليا) شخصاً مدنياً في أول مشاركة عسكرية له، وهنا يصاب بالفزع ويرتبك، فيسخر منه زملاؤه ثم يضحك هو نفسه على بلاهته، لراه في النهاية يصرخ ويضحك، اندثرت تلك التعبيرات والسمات الطفولية لتحل محلها سمات القاتل الكاره للحرب أيضاً، إذ يقول إنه يريد الرجوع إلى المدنية ليشرّب ويعاهر النساء ويستمتع بالحياة. يتحول كوليا إلى آلة تمارس القتل بكل قسوة، أنه ضحية أخرى لهذه الحرب.

يمكن القول إن ميشال هازانافيسيوس حاول أن يعرض المأساة الإنسانية التي نتجت عن احتياج القرى الشيشانية من قبل الجيش الروسي، ويرى نقاد أن الفيلم لا يتبنى وجهة نظر أي من طرفي الصراع، ولكنه يتجه إلى اتخاذ موقف مخالف لما درج الإعلام العالمي، وخاصة الغربي، أي أنه قد يتجاهل الجانب الآخر في الصراع، الذي نعت أمام الجمهور طويلاً بأنه «إرهابي»، مدفوع بالكرهية والعداء للإنسانية.

2017

كل عام وأنته بخير



#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركة: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها. تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

<https://www.facebook.com/aman.network.peace>



كنا لعبة.. نعم لعبة

نبيل الملحم

ليس التبغ من يصنع التاريخ، هي السيوف فيما سبق، والقنابل الانشطارية في اللاحق من الوقت، ما يحدث في حلب، ولنقلها كما يستوجب القول، هو استرسال لنا، لذلك التوالد المرعب ما بين داحس والغبراء، وحين قالها «أمل دنقل»: «لا تصالح» فكأنما قالها والغبار مهلاً رثيته، فالحرب فيها لم تكن حرباً ما بين زفرات الحرية وكساد الاستبداد، إنها الحرب ما بين ربيّن مزترين بالقتل، وما بينهما طفلة تستغيث من الموت بالموت. تعالوا نحكيها كما يجب أن تحكي، نرويها كما يجب أن تروي، نتأملها كما يتوجب على الأكتاف المنهكة أن تتأملها.

هي حرب، نعم هي كذلك، وفيها صفوي، تركماني، أوزبكي، قوقازي، أمريكي، روسي، وفيها منوعات تورا بورا بما حملت، وخلفها إدارات تصالح إدارات، غرف عمليات تتقاطع مع غرف عمليات، صفقات تترتب ما بين الخنادق المكشوفة والأنفاق المستورة، هي الحرب القذرة، لا كما قذارة ما سبقها من حروب، هي الحرب وقد أخذت سبيلها لتكون اختبار القذارة بين أضلاعنا، هي هكذا، لنبعثر أثاث أرواحنا وسمعتنا وجثتنا بما يليق بصعود الإمبراطوريات الوليدة ربما كبديل لتلك الإمبراطوريات البائدة، هي هكذا، ولسنا فيها سوى مختبر للدماء، لفصيلة دم جديدة على البشرية، فصيلة دم رخيصة الثمن، وكنا الأكثر تأهيلاً لدخول المختبر، دخلنا بخيال الناقه، هذا ما حدث، ولو لم نكن على هذا النحو من الهزال لما كنا: علوي/ سني/ درزي/ مسيحي/ شيعي/ ولا حقاً عربي وكردّي، ولو لم نكن لما أطفأنا النار بالأزدي لأنه قدس سر النار فكفر برّب تمرنا.

كنا المخلب واللحم، فأكلت مخابنا لحومنا، حدث هذا وتعالوا نعتف بأننا استبدلنا إلهاً بألهة، وجلاداً بجلادين، وفضاعة البربريات ببربريات بالغة الفظاعة، تعالوا نعتف بأن الثورات ليست تبغاً مع مطالع الفجر (فحسب)، كما ليست صلاة في محاريب كنيسة أو صومعة، تعالوا نعتف بأن الثورات هي غير ذلك، هي الخيال الخلاق الذي أنجب مانديلا ورسم غاندي نبيّ سلام، هي غير المحيسني وبول البعير، وغير العرعور ولعبة الطنجر، هي غير الليبراليين الجدد وقد مزقوا كفن كارل ماركس لحساب وجبة هوت دوغ، أو شيء من الهمبرغر.. تعالوا نعتف أن ثمة معمارية إستراتيجية للمنطقة لعبت بنا، بأحلام اعتاقنا، فبتنا نتنفس من عتباتها لا من صدورنا، تعالوا نعتف أن حلب بين نارين، نار قهرمانات السلطان، ونار مواشي الديكتاتور، وما بين النارين احترقنا فلم نكن لحلب لتكون حلب لنا.. تعالوا نعتف مادام وقت الإرادة قد مات ولم يتبق سوى وقت الاعتراف، تعالوا لا نعلن اعتذارنا من دمنا، ولا ندمنا من الهاوية، تعالوا لنقول فقط: «هذا ما حدث»، نقولها دون تحيل عيون الجثث، ودون فائض كذب لم يبق من حقائقنا للحقيقة مطرحاً.

نعرف باليقين، أنه لا نفع بمعرفة الجاني حين تُغرق الدماء رؤوسنا.. نعرف هذه الحقيقة، غير أنه ما دمنا قد اقترفنا الكثير من متعة الغباء، تعالوا نختبر متعة أن نعرف.. نعرف من أجل المعرفة.. المعرفة وحدها، دون غايات النجاة وقد باتت بعيدة.

- لن ننجو.. هذا بات مؤكداً.

كل ما في الأمر:

- علينا أن نأخذ علماً.

لقد كنا لعبة.. نعم كنا لعبة.



عمل للفنان السوري
مصطفى يعقوب